الأبعاد الاقتصادية والإجتماعية للشمول المالى

إعداد

د/ أيمن محمد العجمى السيد

دكتوراه فى الاقتصاد والمالية العامة

مقدمة

زاد الاهتمام الدولي بتحسين نسبة الشمول المالي بعد الازمة الاقتصادية التي اجتاحت العديد من الدول في عام ٢٠٠٨م، وما نجم عنها من أزمات مالية ومصرفية واجتماعية أدت إلي ارتفاع نسبة البطالة ، بسبب انهيار العديد من المؤسسات الانتاجية وازدياد معدلات الفقر وارتفاع مستوي الجرائم المالية والانحرافات الجماعية ، فالإدماج المالي أو الشمول المالي يعتبر الركيزة الأساسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية .فهو خيار يهدف إلى الحد من الفقر والتقليل من الإقصاء الاجتماعي والمالي ، وبالتالي تعزيز عملية النمو الشامل .

وعلية تعهددت أكثر من ٥٥ دولة بتحقيق الشمول المالي وقاموا بإعداد استراتيجيات وطنية في هذا الشأن وذلك بعد تزايد الوعي بأهمية الشمول المالي ودورة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ، واصبح الإدماج المالي أو الشمول المالي هدفاً استراتيجياً لكثير من دول العالم ، وتم إدراجة كمحور رئيسي في استراتيجية الامم المتحدة ٢٠-٣٠ .

وفي عام ٢٠١٠ م أدرك قادة مجموعة العشرين (G20) أهمية الشمول المالي كاحد المحاور الرئيسية في أجندة التنمية الإقتصادية والمالية ، وتم تأسيس رابطة باسم (GPFI) وهي تعني شراكة عالمية للإدماج المالي Global partnership For financial inclusion) لوضع خطة عمل قائمة علي معايير دولية لتطبيق الشمول المالي وفي عام ٢٠١٣ م اطلقت مجموعة البنك الدولي البرنامج العالمي للاستفادة

من روح الابتكار من خلال تعميم الخدمات المالية لتسهيل وصولها لجميع فئات المجتمع من أجل محاربة الفقر وتعزيز الرخاء المشترك [١]

وعلي الصعيد المحلي تدل المؤشرات الدولية علي انخفاض نسبة الشمول المالي في مصر حيث توضح تلك التقارير امتلاك ١٤% فقط من البالغين في مصر لحسابات مصرفية وتلك النسبة لا تزيد بأي حال من الأحوال عن ٣٠% إذا تمت إضافة المتعاملين مع البريد المصري [٢]

ويشير الشمول المالي إلى وصول الأفراد والشركات ، إلى منتجات وخدمات المؤسسات المالية الرسمية ـ المعاملات والمدفوعات والمدخرات والائتمان والتأمين ـ بتكلفة معقولة وفي وضع مستدام ،* حيث يتيح الوصول المتزايد إلى الخدمات المالية للفئات المهمشة الخروج من الفقر وتقليل عدم المساواة في المجتمع. مما ينعكس علي تطوير الاقتصاد بأكمله وتسريع النمو الاقتصادي

ويعتبر الشمول المالي أحد المحاور المهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث يساهم في دفع معدل النمو الاقتصادي وتطوير قدرات فئات محدودي الدخل علي الإنتاج وتحسين دخولهم .

---

(1) Demirguk-Coun t(A.)& Clapper(L.)" Financial inclusion and inclusive growth, Review recent experimental evidence" , Policy Research Working Paper 8040, Development Research Group Finance and Private Sector Development Team , April 2017,p2. , Available at : http://econ.worldbank.org.

(٢) عبد العزيز نصير " الجهاز المصرفي والشمول المالي "، المصرفيون ، ،المعهد المصرفي المصري العدد الثامن عشر ص١

* و بمفهوم المخالفة يمكن تعريف الإقصاء المالي على أنه عدم وصول شرائح معينة من المجتمع إلى منتجات وخدمات مالية مناسبة ومنخفضة التكلفة وعادلة وآمنة من مقدمي الخدمات الرئيسيين

وكما قال العالم الهندي Damodaran " أن الدول ذات معدلات النمو المرتفعة لديها أنظمة مالية أكثر شمولاً من غيرها "

وقد أثبتت العديد من الدراسات أن عدم إدراج أو الاستبعاد من النظام المصرفي يؤدي إلى خسارة ١ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وبالتالي ، فإن الإدماج المالي ليس مجرد ضرورة اجتماعية ـ سياسية ، ولكنه أيضًا ضرورة اقتصادية.

وإدراكًا لخطورة المشكلة ، حث البنك الاحتياطي الهندي في استعراضه لسياسة النقد على المدى المتوسط البنوك على جعل الإدماج المالي أحد أهدافها الرئيسية ،والتوجهة نحو الاقتصاد غير النقدي والذي يتيح مزايا عديدة أهمها خفض التكاليف والأعباء المالية

ومن الناحية الإجتماعية يساهم الشمول المالي في تنمية المجتمع من خلال الاهتمام بالفئات المهمشة كالفقراء ومحدوي الدخل وتمكين المرأة اقتصادياً من خلال تذليل العقبات من أجل تمكينها من الوصول إلي الخدمات المالية بشفافية وأسعار عادلة مقبولة تحقيقاً لمبدأ المساواة .

ومن ناحية أخري يعد الشمول المالي أحد الوسائل الهامة لدمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي والتي تمثل حصيلتة مبلغ لايستهان بة فعلي سبيل المثال ٨٠% من المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في مصر تدخل في نطاق الإقتصاد غير الرسمي في حين تمثل نسبة الاقتصاد غير الرسمي حوالي من ٦٠% إلي ٨٠% من الناتج المحلي الإجمالي[١]

(1)Peng (J.)" The Sustainable Development of Financial Inclusion" , College of Finance and Statistics, Hunan University, Changsha, China , =

منهجية البحث :

يتبني الباحث في هذا البحث المنهج الوصفي والتحليل الاستقرائي والاستنباطي من خلال تحليل البيانات والدراسات المقارنة بشأن توضيح دور الشمول المالي في المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية والدور الذي يمكن أن يلعبة في استدامة عملية التنمية علي المستويين المحلي والاقليمي .

مشكلة البحث :

علي الرغم من الجهود التي بذلتها الإدارة المصرية في تطوير قطاعها المالي والمصرفي وبناء قاعدة أكثر تطوراً للبنية التحتية ولنظم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتوسيع نطاق المعاملات غير النقدية من خلال برامج تحفيزية الأ انها مازالت تعاني بنسبة كبيرة من الاستبعاد المالي وعدم شمول الخدمات المصرفية لفئات عديدة

اهمية البحث :

تهدف الدراسة إلي توضيح الدور الذي يلعبة الشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية وذلك لكونة يمثل بعداً أساسياً في مكافحة الفقر والبطالة ويساهم في تعزيز العدالة الاجتماعية وتحقيق النمو الاقتصادي من خلال توسيع نطاق الخدمات المصرفية . وإزاء ما تشهدة المنطقة العربية من زيادة في معدلات الفقر والبطالة من جهة وتدني مؤشرات الشمول المالي من جهة أخري تظهر أهمية إعطاء الأولوية للشمول المالي باعتبارة عاملاً أساسياً في تحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة .

=

Published: 1 May 2019,p.3 Available at : https://www.mdpi.com/2071-1050/11/9/2524/pdf&prev=search

خطة البحث وتقسيماتة :

وسنعرض بعون الله وتوفيقة لهذة الدراسة من خلال العرض لثلاث فصول ، يأتي الفصل الأول تحت عنوان ماهية الشمول المالي ومقوماتة واهم التحديات التي تواجهة وينقسم هذا الفصل إلي مبحثين يتناول المبحث الاول ماهية وتطور الشمول المالي واهميتة الاقتصادية ثم يأتي المبحث الثاني ليعرض ركائز ومقومات الشمول المالي واهم التحديات التي تواجهة ،

ثم نعرض بعون الله وتوفيقة الفصل الثاني والذي جاء تحت عنوان واقع الشمول المالي وعلاقتة بتحقيق الاستقرار المالي وذلك من خلال مبحثين ، يعرض المبحث الاول لواقع الشمول المالي علي المستويين الدولي والعربي ثم يأتي المبحث الثاني لتوضيح العلاقة بين الشمول المالي وتحقيق الاستقرار المالي

وأخيراً نعرض للفصل الثالث والذي جاء تحت عنوان الشمول المالي والتنمية المستدامة وذلك من خلال مبحثين يعرض المبحث الأول لماهية التنمية المستدامة ثم يتناول المبحث الثاني دور الشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة .

وأخيراً نختم الدراسة بالعرض لخاتمة نتعرض فيها للنتائج التي يتم التوصل اليها عبر فصول الدراسة والتوصيات التي يمكن استخلاصها والتي سنتوجة بها لصانع القرار الوطني لدراستها وعمل مايراة ملائماً بشأنها .

الفصل الأول

ماهية الشمول المالي ومقوماتة وأهم التحديات التي تواجهة

يمثل الشمول المالي في الوقت الراهن أداة أساسية للنهوض باقتصاديات الدول وتدعيم مؤسساتها المالية بصفة عامة وتحسين المستويات المعيشية للافراد وأوضاعهم بصفة خاصة ، فمن خلال تعميم الخدمات والمنتجات المالية علي مختلف شرائح المجتمع بما فيها الحسابات المصرفية و خدمات الدفع والتحويل – وخدمات التأمين والتمويل والإئتمان من شأنة أن يساهم في تعزيز أفاق النمو وخلق فرص عمل وتحسين مستوي المعيشة

وتشير العديد من التقارير الدولية أن المنطقة العربية رغم ماحباها الله من ميزة نسبية ووفرة في الموارد الطبيعية إلا انها تعتبر من المناطق التي ازدادت فيها حدة الفقر والجوع والبطالة ولذا اصبح من الضروري الأهتمام بتوسيع نطاق الشمول المالي لما له من أثر ايجابي علي الناتج المحلي الإجمالي وتوفير المزيد من فرص العمل داخل مضمار الاقتصاد الرسمي وارتفاع معدلات النمو وغيرها من الأثار والانعكاسات الاقتصادية و[1] التي سوف نعرض لها لاحقا .

وسوف نعرض هذا الفصل من خلال مبحثين

يعرض المبحث الأول: ماهية وتطور الشمول المالي وأهميتة الأقتصادية

ثم يعرض المبحث الثاني : ركائز ومقومات الشمول المالي وأهم التحديات التي تواجهة

---

(١) د . رشا فؤاد عبد الرحمن " محددات الشمول المالي في العالم العربي " ، مجلة مصر المعاصرة ، عدد ٥٣٣ ، ٢٠١٩ ، ص ٤٥ ، علي الرابط التالي
http://search.mandumah.com/Record/957432

المبحث الأول

ماهية وتطور الشمول المالي وأهميتة الاقتصادية

المقدمة :

الشمول المالى هو مصطلح اطلق عليه العديد من التعريفات ولعل ابرزها ادخال أو دمج الفئات التى يطلق عليها مهمشة ماليا أو من ذوى الدخل المالى المنخفض الذى لا يسمح لها بالانخراط فى عمليات النظام المصرفى من خلال منظومة العمل الرقمية، وهو ليس بالمفهوم الحديث جيث ظهر في تسعينيات القرن الماضي علي أثر إغلاق أحد البنوك وعدم وصول الخدمات المصرفية للعديد من المواطنين

وسنتناول بعون الله وتوفيقة في هذا المبحث القاء الضوء علي نشأة وتطور الشمول المالي ، ثم نتعرض لماهيتة والتعريفات الخاصة بة ، ثم القاء الضوء علي الأهمية الاقتصادية للشمول المالي وذلك علي النحو التالي :

أولاً : نشأة وتطور الشمول المالي[١]

مصطلح الشمول المالي أو مايقال عنة الإدماج المالي ليس بالمفهوم الحديث فكان نتاج لرحلة طويلة ومتطورة لربط كل مواطن بالخدمات المالية الأساسية ، ويمكن القول بأن مصطلح الشمول المالي ظهر جليا في تسعينيات القرن الماضي وتحديداً في عام ١٩٩٣ م ، في جنوب شرق انجلترا .

(١) د هيام سالم زيدان " الشمول المالي وأثرة علي الأستقرار المالي والأقتصادي في مصر " ، المجلة العلمية للتجارة والتمويل ، المجلد الأول ،ابريل ، ٢٠١٩ م ص١٨٧ .

حيث ظهرت العديد من المجموعات البحثية المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها بعض قطاعات المجتمع في الوصول إلي النظام المالي التقليدي ، وعلية قامت المفوضية الأوروبية بتحديد أنواع الإقصاء المستندة إلي الخدمات المالية التي يجب علي الجميع الوصول إليها كخدمات الإدخار- التأمين – الخدمات المصرفية ووفقا للمفوضية الأوروبية بلغ عدد المستبعدين من الخدمات المالية علي مستوي العالم ما يقرب من ٢،٥ مليار شخص .

ثم بدأ الإهتمام بالشمول المالي في التزايد في الولايات المتحدة ابتداءً من عام ١٩٩٧ حيث ظهرت كتابات كل من (caskey-- hogarth 1997م وكتابات Aizcorbe - Kennickel ٢٠٠٣م

ومن الجديربالذكر أن من أوائل الدول التي قامت بتطوير وتنفيذ استراتيجيات وطنية للشمول المالي في العالم هي المملكة المتحدة وماليزيا في عام 2003 ، وتسعى حاليا العديد من دول العالم لتطوير استراتيجيات وطنية للشمول المالي .

ووفقا لبيانات منظمة ال (OECD) فإن هناك 24 دولة قامت في السنتين الأخيرتين تطويراستراتيجيات وطنية وفقا لمبادئ تحقيق الشمول المالي التسعة الصادرة عن مجموعة ال G2 . وفي عام ٢٠٠٨ م حظيت قضايا تعزيز الشمول المالي بأهمية متزايدة لدي مختلف دول العالم وتحديداً في الدول النامية نتيجة لتداعيات الأزمة المالية العامية .

لذا تم إنشاء الاتحاد العالمي للشمول المالي (AFI) Alliance for Financial Inclusion ويضم ٩٤ دولة من الدول النامية ممثلة في ١١٩ من المؤسسات المالية الدولية والبنوك المركزية وذلك بهدف التحالف لتطوير الأدوات

المستخدمة لتطبيق الشمول المالي وتبادل الخبرات الفنية والعلمية بين الدول الأعضاء في هذا التحالف .

وفي عام ٢٠١٠ أدرك قادة مجموعة العشرين (G20) أهمية الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في أجندة التنمية الإقتصادية وقامو بتأيدة كدعامة أساسية في جدول أعمال التنمية العالمية حيث تم تأسيس رابطة بأسم (GPFI) وهي تعني شراكة عالمية للإدماج المالي (Global partnership For financial inclusion) لوضع خطة عمل قائمة علي معايير دولية لتطبيق الشمول المالي من خلال دعوة مجموعة من خبراء الشمول المالي .

وفي عام ٢٠١٣ م أطلقت مجموعة البنك الدولي البرنامج العالمي للأستفادة من الإبتكارات الحديثة في تعميم الخدمات المالية لتسهيل وصولها لجميع فئات المجتمع لمحاربة الفقر وتعزيز الرخاء خصوصاً في الدول النامية(١)

وفي عام ٢٠١٧ م أستضافت مصر المؤتمر الدولي للشمول المالي في شرم الشيخ والذي نظمه التحالف الدولى للشمول المالى بالتعاون مع البنك المركزى المصرى و بحضور أكثر من ٨٠٠ مشارك من نحو ٩٥ دولة. في الفترة من ١٣- ١٥ سبتمبر والذي يعد أول شبكة دولية للاستفادة من تجارب الدول في مجال الشمول المالي

ويناقش المؤتمر- - أحدث سياسات الشمول المالي والأنشطة المتعلقة به على مستوى العالم. وتعد استضافة مصر لمؤتمر الشمول المالى تأكيدا على اتخاذها

(1) Peng (J.) " The Sustainable Development of Financial Inclusion", ibd, p5

خطوات جادة فى سبيل تحقيق برنامج الإصلاح الاقتصادى، كذلك تأكيدا على اهتمام مصر بتطبيق مبدأ الشمول المالى[١]

ثانياً: ماهية الشمول المالي : [٢]

تعددت مفاهيم الشمول المالي لتصب جميعها في سياق مترابط :

فقد عرفتة مجموعة العشرين (G20) والتحالف العالمي للشمول المالي (AFI) بأنة "الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز ووصول الخدمات والمنتجات المالية لكافة فئات المجتمع بطريقة تناسب احتياجاتها بشكل عادل وبشفافية وتكلفة معقولة " وعرف البنك الدولي - الشمول المالي بأنة " إمكانية وصول الأفراد والشركات إلي المنتجات والخدمات المالية بأسعار ميسورة تلبي احتياجاتهم بطريقة تتسم بالمسئولية والإستدامة "

كما عرفة صندوق النقد العربي بأنة " إتاحة الخدمات المالية الرسمية للافراد من ذوي الدخول المنخفضة والشركات صغيرة الحجم بأسعار معقولة مع الجودة العالية سواء للمدفوعات والتحويلات والأئتمان والإدخار وغيرها من المعاملات .

---

(١) نانسي البنا " الشمول المالي نحو التحول للاقتصاد الرقمي " ، الهيئة العامة للإستعلامات ، ص١ ، علي الرابط التالي http://www.sis.gov.eg/Story/164726?lang

(2) Dr. Joshi (D.)" For financial inclusion & financial literacy " , BI OECD SEMINAR - Roundtable on Updates on Education and Financial Inclusion Programs in India, Reserve Bank of India, June 28, 2011,p.3, Available at; https://www.oecd.org/finance/financial-education/48303408.pdf

وتناول معهد الدراسات المصرفية بالتعريف الشمول المالي بأنة " تقديم الخدمات المالية والمصرفية لجميع شرائح المجتمع بتكلفة أقل وجودة أكبر بما يحقق الأستقلال المالي للأفراد والتنمية الإقتصادية المستدامة والإستخدام الأمثل للموارد "

وعرفتة أيضا المجموعة الأستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) بأنة " وصول الأسر والشركات إلي الخدمات المالية المناسبة واستخدامها بشكل فعال ووجوب تقديم تلك الخدمات بمسئولية وبشكل مستدام في بيئة منظمة تنظيماً جيداً" (١)

ويري الباحث بانة يمكن تعريف الشمول المالي بانة " تقديم الخدمات المالية الرسمية في الوقت المناسب بطريقة ملائمة ومستدامة وبأسعار معقولة الي الكافة وبصفة خاصة الفقراء والمهمشين لإدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم وأمن وضمان عدم لجوئهم للوسائل غير الرسمية التي لا تخضع للرقابة بما يجعلهم منخرطين في الاقتصاد الرسمي *، فالشمول المالي ليس هدفاً في حد ذاتة ولكنة وسيلة لتحقيق تنمية إقتصادية شاملة ومستدامة

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن ملاحظة المحاور الاساسية التي يرتكز عليها الشمول المالي وهي:

---

(1) Singh(N.)" Financial Inclusion: Concepts, issues and policies of India" , University of California, Santa Cruz,India Development Policy Conference,New Delhi, July 13, 2017, p.1 Available at: https://www.theigc.org/wp-content/uploads/2017/05/Singh_IGC_Financial_Inclusion_recorded.pdf

* وبالتالي ، فإن جوهر الشمول المالي هو ضمان توفر مجموعة من الخدمات المالية المناسبة لكل فرد وتمكينه من فهم هذه الخدمات والوصول إليها. بصرف النظر عن الشكل المعتاد للوساطة المالية

- الحصول على المنتجات والخدمات المالية من خلال توفير خدمات مالية رسمية ومنظمة بشكل عادل وبتكلفة معقولة
- تقديم الخدمة في الوقت المناسب بطريقة تتسم بالمسئولية والإستدامة
- الاستغلال الأمثل للمدخرات بشكل ينعكس بالإيجاب علي الاقتصاد الكلي في مجموعة
- شمول الخدمات المالية كافة شرائح المجتمع وبصفة خاصة الفقراء والمهمشين والشركات الصغيرة ومتناهية الصغر
- جودة الخدمات والمنتجات المالية حيث انها مصممة لاحتياجات العملاء، وتجزئة الخدمات من أجل تطويرها لجميع فئات المجتمع
- تقديم الخدمات المالية في بيئة منظمة تنظيماً جيداً لضمان تقديم الخدمة في بيئة يسودها الاستقرار المالي

ثالثاً : أهمية الشمول المالي [1]

تتمثل أهمية الشمول المالي في كونة يساهم في تحفيز الأداء الاقتصادي فلم يعد الوصول لمعدلات جيدة من الشمول المالي مجرد رفاهية بل أصبح بمثابة تحدي يواجهة صانع القرار ولا سيما في الدول النامية كما أن هناك علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي بصورة خاصة، وتحقيق التنمية المستدامة بصورة عامة ،فمن الصعب تصور استدامة الاستقرار المالي، بينما لا تزال نسبة كبيرة

(1) Williams(H.) &Dare (A.) " ROLE OF FINANCIAL INCLUSION IN ECONOMIC GROWTH AND POVERTY REDUCTION IN A DEVELOPING ECONOMY ", International Journal of Research in Economics and Social Sciences (IJRESS Vol. 7 Issue 5, May- 2017, pp. 187~192 ,

من السكان أو المؤسسات غير متضمنة في النظام المالي ويمكن توضيح تلك الأهمية من خلال المحاور الاتية :

- تعزيز جهود التنمية الإقتصادية :

يوجد علاقة طردية بين مستويات الشمول المالي ومستويات النمو الاقتصادي، كما يرتبط عمق انتشار واستخدام الخدمات المالية بمستويات العدالة الاجتماعية في المجتمعات، بالإضافة للأثر الإيجابي على أسواق العمل، كما يسهم توسيع انتشار استخدام الخدمات المالية والوصول إليها في انتقال المزيد من المنشآت الصغيرة من القطاع الغير الرسمي إلى القطاع الرسمي ، بما يساهم في تحسين مستوي المعيشة داخل الدولة ، وخفض معدلات الفقر من خلال احتوائة علي شرائح معينة داخل المجتمع كالفقراء ومحدودي الدخل والمرأة والشباب والأطفال وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر .

- تعزيز استقرار النظام المالي : [١]

يساهم الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي والكفاءة المالية ، ووفقاً لدراسة أعدتها أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية

" فإنة من الصعب تحقيق الشمول المالي دون وجود استقرار في النظام المالي ، ومن ناحية أخري يصعب تصور استقرار مالي مع وجود نسبة متزايدة من المجتمع والقطاع الاقتصادي لا تزال مستبعدة من الناحية المالية "، وعلية فإن النظام المالي الذي لا يتضمن كافة الشرائح السكانية لاتتوافر لدية المعلومات الكافية عن حجم الانتاج

(١) د . جيهان عبد السلام عباس "دور القطاع المصرفي في تحقيق الشمول المالي " ، المجلة العلمية للتجارة والتمويل ، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الثالث ، بكلية التجارة جامعة طنطا ، المجلد الثاني ، ابريل ٢٠١٩ ، ص ١٣٢.

والاستثمار في المجتمع ومن ثم ترتفع احتمالية تعرضة للصدمات المالية وتنخفض قدرتة علي تحقيق الاستقرار المالي .

وللتوضيح فإن مزيدا من الاستخدام للنظام المالي الرسمي سينوع من محفظة الودائع لدى المصارف والمؤسسات المالية مع تخفيف مستويات التركيز فيها وبما يقلل من مخاطرهذه المؤسسات كما يعزز هذا التنويع من استقرار النظام الاقتصادي للدول، حيث أظهرت دراسة للبنك الدولي أن الدول ذات مستويات الشمول المالي الأكبر أقل عرضة لحدوث التقلبات الاقتصادية

- المساهمة في ارساء قواعد العدالة الاجتماعية ومكافحة الفساد :[١]

يمكن للشمول المالي أن يساهم في إرساء قواعد العدالة الاجتماعية بضمان وصول الدعم لمستحقية بتحويل الدعم مباشرة علي البطاقات المسبقة الدفع المربوطة بحسابات الأفراد وعلية يتوجهة الدعم لمستحقية من خلال معرفة المركز المالي لمستحق الدعم من خلال الحصول علي كافة المعلومات المتعلقة بالشخص وحساباتة من خلال الرقم القومي ، مما يسهل من عملية الحصر والقياس للموارد الموجودة ومدي توفيرها لمن هم علي أرض الدولة ، وباتالي تتحقق الرقابة والمتابعة اللازمة لمكافحة الفساد *. هذا من ناحية ومن ناحية أخري فتقصير قنوات الاتصال بين مقدمي

(١) د إنتصار أحمد عبد الجليل "مبتكرات التكنولوجيا المالية لتعزيز الشمول المالي "، المجلة العلمية للتجارة والتمويل ، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الثالث ، بكلية التجارة جامعة طنطا ، المجلد الثاني، ابريل ٢٠١٩ ،ص ١٥

* ومع استضافة مصر للمؤتمر السنوي للتحالف الدولي للشمول المالي خلال الفترة من ١٣ – ١٥ سبتمبر ٢٠١٧ في شرم الشيخ بمصر بتنظيم مشترك بين البنك المركزى المصرى التحالف الدولي للشمول المالي AFI، بدأت تتعالي الأصوات المطالبة بتسريع الإعتماد على آليات " الشمول المالي " كوسيلة لمحاربة الفساد في شتى المجالات،

خاصة بعد قرار الرئيس عبد الفتاح السيسي في فبراير الماضي، بإنشاء المجلس القومى للمدفوعات، الأمر الذي من شأنه أدى إلى محاربة الفساد وضم الاقتصاد غير الرسمى الذي =

الخدمة ومتلقيها بدفع قيمة معظم الخدمات من خلال تحويل قيمة الخدمة من حساب متلقي الخدمة إلي حساب مقدم الخدمة وبشكل الكتروني سريع من شأنة أن يحد من عمليات الفساد .

- الشمول المالي والاقتصاد غير الرسمي :[١]

يعد الاقتصاد غير الرسمي أو ما يطلق علية (الاقتصاد الخفي) أحد التحديات الخطيرة التي تواجهة حكومات الدول النامية منخفضة الدخل ، وتضع الدول حالياً الشمول المالي على رأس أولوياتها لما له من دور إيجابي في تحقيق النمو الاقتصادي، خاصة فيما يتعلق بتحويل الاقتصاد غير الرسمي إلى اقتصاد رسمي مما يؤدي إلى زيادة الناتج القومي الإجمالي ومن ثم دعم معدلات نمو البلاد خاصة وأن ٨٠% تقريباً من الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تعمل في القطاع المالي غير الرسمي.

=

يتراوح حجمه - وفقًا للعديد من الدراسات - بين ٣٠ إلى ٦٠% من إجمالى الناتج المحلى، مما يؤدي إلى تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلى وزيادة إيرادات الدولة، ورفع التصنيف الائتمانى للبلاد، وقد استهدف القرار الجمهورى الخاص بإنشاء المجلس القومى للمدفوعات - رقم ٨٩ لسنة ٢٠١٧ - عدة أهداف، في مقدمتها خفض استخدام أوراق النقد خارج القطاع المصرفى، ودعم وتحفيز استخدام الوسائل والقنوات الإلكترونية في الدفع، والعمل على تحقيق الشمول المالى لدمج أكبر عدد من المواطنين في النظام المصرفى، وضم القطاع غير الرسمى للقطاع الرسمى، وتخفيض تكلفة انتقال الأموال، وزيادة المتحصلات الضريبية، وحماية حقوق مستخدمى نظم وخدمات الدفع

13-Farazi(s.)" Informal Firms and Financial Inclusion: Status and Determinants" Development Economics Research Group and Financial and Private Sector Development, The World Bank., Global Financial Development Report ,2014,p.6, Available at : https://europa.eu/capacity4dev/file/25540/download%3Ftoken%3DSZ9M8F9s&prev=search

ويعرف القطاع غير الرسمى بأنه إجمالى قيمة الأنشطة الاقتصادية التى تجرى بمعزل عن التسجيل القانونى لدى الدولة، أى إن القطاع غير الرسمى هو مجمل الأنشطة الاقتصادية التى تغيب عن نظر الدولة ولا تظهر فى سجلاتها ولا تخضع من ثم لا لتنظيمها ولا لرقابتها ولا لتحصيل الضرائب والرسوم المقررة قانوناً.

وتسعى الدول إلى تدشين مرحلة من الشمول المالى للمواطنين والتحول إلى المدفوعات الرقمية، باعتباره إحدى ركائز دمج القطاع غير الرسمى داخل المنظومة الرسمية.

حيث تشير التقاريرالدولية إلى وجود علاقة واضحة بين حجم الاقتصاد غير الرسمى وعدد وحجم المدفوعات الإلكترونية التى تحدث، ففى البلدان التى تستخدم فيها المدفوعات الإلكترونية على نطاق واسع، مثل المملكة المتحدة، يكون حجم الاقتصاد غير الرسمى أقل بكثير منه فى بلد مثل بلغاريا، حيث لا يتم استخدام المدفوعات الإلكترونية على نطاق واسع

- تحسين مستوي المعيشة و تعزيز قدرة الأفراد على الاندماج والمساهمة في بناء مجتمعاتهم

يساهم الشمول المالي في تحسن مستوي معيشة المواطنين وخفض معدلات الفقر من خلال احتوائة علي شرائح معينة داخل المجتمع كالفقراء ومحدودي الدخل والمرأة* والشباب والأطفال وأصحاب لمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية

* من ناحية أخرى، أصبح تمكين المرأة المصرية مالياً واقتصادياً على رأس أولويات تحقيق الشمول المالي على مستوى الدولة ككل، حيث يتم تنفيذ عددمن المبادرات بين كل من البنك المركزي المصري، والمجلس القومي للمرأة، ومقدمي الخدمات المالية وشركاء التنمية طبقا للاتفاقية الموقعة بين الجهتين في سبتمبر ٢٠١٧ والتي تناولت تشجيع الادخار من خلال وضع التشريعات التي تمكن صغار المدخرين ومجموعات الادخار من السيدات من فتح حسابات بنكية وحث البنوك على وضع برامج مخصصة للمرأة للتعريف بالخدمات المالية المصرفية وكيفية =

الصغر، وقد أجمعت العديد من الدراسات الاقتصادية أن توفير خدمة الإدخار للاسر تساعد علي زيادة قدرتهم علي مواجهة الصدمات المالية وتنظيم الاستهلاك

وحيازة الأصول الإنتاجية مما يساعد الاسر علي الخروج من الفقر، حيث اصبح الشمول المالي بمثابة استراتيجية لمكافحة الفقر ، كما أن الشمول المالي يساهم في تعزيز قدرة الأفراد الاندماج والمساهمة في بناء مجتمعاتهم من خلال تعزيز قدرتهم علي بدء أعمالهم الخاصة والأستثمار في التعليم، بالإضافة لتحسين قدرتهم على إدارة مخاطرهم المالية وامتصاص الصدمة المرتبطة بالتغيرات المالية.

- الشمول المالي وفاعلية تقديم الخدمات.[1]

اثبتت الدراسات التي أعدها البنك المركزي المصري بأن زيادة الاعتماد على الخدمات المالية الالكترونية خاصة فيما يتعلق بالمدفوعات سيفيد كل من المرسل والمستقبل والمؤسسات المالية التي تقدم هذه الخدمات، بحيث تصل المدفوعات بسرعة أكبر وبتكلفة أقل، كما ستفيد النظام المالي من خلال تحسين القدرة على متابعة حركة الأموال ومراقبتها لتقليل مستويات الجرائم المالية والعمليات المتعلقة بغسيل الأموال، كما ان ميكنة المدفوعات سوف تخلق فرصة لدخول المزيد من الأفراد في عداد مستخدمي النظام المالي الرسمي .

ومماسبق يتضح جلياً الأهمية الاقتصادية للشمول المالي ممايجعلة يساهم في تحقيق أهداف التنمية المأمولة .

=

استخدامها وكذلك التشجيع على فتح حسابات بالبنوك بالإضافة إلى تطوير حزم من المنتجات المصرفية وغير المصرفية المخصصة للسيدات العاملة في مجال ريادة الأعمال،

(١) د إنتصار أحمد عبد الجليل "مبتكرات التكنولوجيا المالية لتعزيز الشمول المالي " مرجع سابق ، ص ١٢

المبحث الثاني

ركائز ومقومات الشمول المالي وأهم التحديات التي تواجهة

يعد تعميم الخدمات المالية ركيزة أساسية لتحقيق اهداف التنمية الاقتصادية وتخفيف حدة الفقر وتعزيز الرخاء المشترك ،مما يحتم ضرورة اتاحة فرص الحصول علي الخدمات المالية الأساسية من قبل مقدمي تلك الخدمات . ويمكن تحقيق ذلك من خلال وضع أهداف وإصلاحات طموحة لتحقيق أهداف الشمول المالي، كدعم البنية التحتية المالية وتحديث البيئة التنظيمية وتوفير بيئة تشريعية تواكب تحقيق اهداف الشمول المالي وغيرها من المقومات التي سوف نشير إليها انفا .

إلا أن تطبيق أهداف الشمول المالي ليس بالأمر اليسير الهين فهناك العديد من المعوقات التي تحول دون تطبيقة كضعف التثقيف المالي ، وانتشار الأمية المالية ، والاعتقادات الراسخة لدي البعض من كراهة التعامل مع البنوك ، وزيادة حجم القطاع غير الرسمي وارتفاع تكلفة المعاملات المالية البنكية وغيرها من التحديات التي سوف نلقي عليها الضوء كالاتي :

أولاً: مقومات تحقيق الشمول المالي :

اصبح الشمول المالي هدفاً رئيسياً من أهداف استراتيجيات العالم لما لة من علاقة وثيقة بتحقيق الإستقرار المالي والنمو الإقتصادي وتعزيز الثقة بين الدولة والمجتمع ، ولايمكن الحديث عن الشمول المالي دون التطرق للمقومات والدعائم التي يرتكز عليها والتي تحدد الرؤي والأهداف المأمول تحقيقيقها ومن بينها دعم البنية التحتية المالية وحماية المستهلك وتطوير الخدمات والمنتجات المالية بما يلائم

احتياجات العملاء وتعزيز التثقيف المالي ومحو الأمية المالية وهذا ما نوضحة علي النحو الاتي :

[١]دعم البنية التحتية المالية: أهم الركائز الأساسية لتحقيق بيئة ملائمة وقوية لتحقيق الشمول المالي ، دعم البنية التحتية المالية والتي تشمل الأتي -(١)

- تحديث البيئة التنظيمية :

يمكن للحكومة أن تؤدي دوراً هاماً في تحقيق الشمول المالي من خلال وضع أطر تنظيمية ومؤسسية سليمة مع ضمان توافر المعلومات واعتماد تدابير مباشرة كفرض شروط إلزامية تضمن تحقيق الشمول المالي .

- التوسع في تقديم الخدمات المالية :

وذلك من خلال تعزيز الإنتشار الجغرافي لفروع مقدمي الخدمات المالية والإهتمام بأنشاء فروع ومكاتب صغيرة لمقدمي الخدمات وبصفة خاصة التمويل متناهي الصغر بالإضافة إلي إنشاء نقاط وصول للخدمات المالية كوكلاء البنوك وخدمات الهاتف البنكي والصرافات الألية .. إلخ

- توفير قواعد بيانات شاملة :

وذلك من خلال تفعيل دور مكاتب الإستعلام الإئتماني بما تتضمنة من انشاء قواعد بيانات تتضمن البيانات الإئتمانية للأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتسجيل الأصول المنقولة واتخاذ ما يلزم للتأكد من حصول مقدمي الخدمات المالية والعملاء علي المعلومات التي يحتاجونها لضمان الشفافية وحماية حقوق كل منهم .

---

(١) Singh(N.)" Financial Inclusion: Concepts, issues and policies of India" ,ibid,3-5

- خلق بيئة تشريعية تواكب التوجه نحو الشمول المالي :

وذلك من خلال دراسة مدي تغطية القوانين والتشريعات النافذة لإنشاء استراتيجية وطنية للشمول المالي وتعديلها بما يتلائم مع تعميم الشمول المالي وذلك لضمان مشاركة كافة الأطراف ذات الصلة تحت إطار قانوني وتشريعي واحد .

[٢] دعم وتعزيز القطاع المصرفي : .[١]

ومن المقومات الأساسية لتحقيق الشمول المالي تطوير القطاع المصرفي وذلك عن طريق

تسهيل الإجراءات الخاصة بفتح الحساب وعدم المغالاة في قيمة الرسوم اللازمة لفتح الحسابات المصرفية نظراً لأن هناك العديد من فئات الشعب خاصة في المناطق الريفية والعشوائية والنائية لا تزال تجد صعوبة في الوصول إلي البنوك وفتح حسابات جارية لهم نظراً لتعقد الإجراءات

اللإفصاح عن الخدمات والمنتجات المالية من قبل مقدمي الخدمات المالية حيث يتعين علي مقدمي الخدمات المالية لتحقيق أعلي مستوي من الشمول المالي أن توفر لجميع العملاء المعلومات الكافية عن المنتجات والخدمات التي تقدمها وأن تتسم هذة المعلومات بالدقة والوضوح وسلاسة الفهم بما في ذلك الأسعار والعمولات والرسوم التي يتقاضاها مقدمي الخدمة والمزايا والمخاطر المرتبطة بها وكذلك توضيح آلية إنهاء العلاقة بما يسهل علي العملاء اتخاذ قراراتهم في هذا الشأن

(١) د. علياء واصل عبد الحميد " دور تكنولوجيا المعلومات محاسبياً ومهنياً في تفعيل متطلبات الشمول المالي " ، المؤتمر العلمي الثاني لقسم المحاسبة والمراجعة كلية التجارة جامعة الاسكندرية ٢٠-٢١ ديسمبر ٢٠١٨ ، ص ١٢

[٣] حماية العملاء مستهلكي الخدمات المالية : .[1]

ويعني ذلك حماية عملاء البنوك بما يتم تطبيقة من إجراءات وأطر تستهدف الحد من المخاطر التي قد يتعرض لها العملاء عند تعاملهم مع البنوك ومن هذة الأطر مايلي :

- المساواة في التعامل :

يتعين علي البنوك مراعاة أن تتسم معاملاتها مع العملاء بالعدل والمساواة والإنصاف والأمانة كما يتعين عليها أن تعطي مزيد من الأهتمام بالعملاء محدودي الدخل والتعليم وكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة .

- حماية العملاء من مخاطر الإحتيال المالي :

من الركائز الضرورية لاستدامة استراتيجية الشمول المالي حماية العملاء من مخاطر الاحتيال المالي والحفاظ علي مدخرات العملاء والتي تقع في دائرة معاملات البنك وذلك من خلال وضع انظمة الرقابة الداخلية الفعالة التي تتسم بالكفاءة والمستوي العالي من الرقابة الدقيقة بهدف الحد من عمليات الاحتيال وإساءة إستخدام الخدمات المالية والتأكد بشكل مستمر من كفاءة الأنظمة المستخدمة لمواكبة التغيرات في الأساليب الإحتيالية

---

(1) Allen(f.)&et-al "The Foundations of Financial Inclusion, Understanding Ownership and Use of Formal Accounts " , The World Bank - Development Research Group, December 2012,P4-5, Available at: http: //econ.worldbank.

[٤] تطوير الخدمات والمتجات المالية بما يلبي احتياجات العملاء : .[١]

ايضاً من اهم متطلبات تحقيق الشمول المالي تطوير الخدمات والمنتجات المالية من قبل مقدمي تلك الخدمات ليلبي احتياجات كافة العملاء حتي لايحدث استبعاد مالي لأي فئة من الفئات لتيسير الوصول الى الفئات المهشة والمؤسسات الصغيرة في المجتمع، وتلبية متطلباتها واشراكها في النظام المالي .وهنا نشير الى دور الجهات الاشرافية في تحقيق هذه الركيزة، من خلال تخفيف متطلبات التمويل وتخفيض العمولات والرسوم على الخدمات المقدمة لتعزيز المنافسة وابتكار خدمات ومنتجات مالية تعتمد علي الإدخار والتأمين ووسائل الدفع ، وبالجملة طرح المنتجات التي توسع من مفهوم التداول الالكتروني بدلاً من الكاش .

[٥] التوعية والتثقيف المالي :

يعتبر التثقيف المالي وزيادة المعرفة المالية لمستخدمي الخدمات المالية من اساسيات تحقيق الشمول المالي ، ومن هنا يتعين علي مقدمي الخدمات والمنتجات المالية أن تضع البرامج والأليات لتطوير ونشر المعارف المالية والمصرفية لعملائها الحاليين والمحتملين والسعي لرفع مستوي الوعي والتثقيف لديهم بما يجعلهم قادرين علي قراءة وتحليل وإدارة اوضاعهم المالية واتخاذ القرارات التي تؤثر علي وضعهم المالي ، ومن ثم المساعدة في اتخاذ قرارات مدروسة وتوجيهم إلي الجهة المناسبة التي يمكن من خلالها الحصول علي معلومات إضافية بما يرفع من قدرتهم علي اتخاذ القرار المناسب والذي يعزز من أساليب حمايتهم وحصولهم علي حقوقهم

---

(١) د. علياء عبد الحميد " دور تكنولوجيا المعلومات محاسبياً ومهنياً في تفعيل متطلبات الشمول المالي "، مرجع سابق ص ١٤

ثانياً: التحديات التي تواجهة تحقيق الشمول المالي :[1]

حظي موضوع الشمول المالي باهتمام متزايد في الاونة الأخيرة لما لة من دور كبير في مكافحة الفقر والبطالة وتعزيز الرفاهية و العدالة الاجتماعية وتحقيق التنمية الاقتصادية إلا انة يواجهة صانعوا السياسات العديد من العقبات التي يجب عليهم التغلب عليها أولاً من أجل تحقيق أهدافهم المتمثلة في الشمول المالي ومن هذة العقبات ما يلي :

- **ضعف التثقيف المالي والمصرفي**

من اهم التحديات التي تواجهة تعميم سياسة الشمول المالي ضعف الثقافة المالية المصرفية فبناءً على دراسات أجرتها مجموعة البنك الدولي في المغرب وموزامبيق ، فقد وجد أن قلة الوعي بين مجموعة الدراسة منعهم من استخدام المنتجات والخدمات المالية التي تناسب احتياجاتهم الخاصة مما يترتب علية اتخاذ قرارات غير صائبة

وعلية فإن تحسين المعرفة المالية من شانة توعية الأفراد بكيفية الاستفادة بشكل أفضل من القنوات المختلفة المتاحة لديهم لتلبية احتياجاتهم المصرفية، وبعبارة أخري يساعد العملاء في استخدام تدابير أكثر فاعلية وبأقل تكلفة مما سيؤدي في النهاية إلى زيادة المدخرات.

---

(1) Varghese(g.)& Viswanathan(L.)" Financial Inclusion: Opportunities, Issues and Challenges" Instituteor Financial Management and Research (IFMR), Sri City, Chittoor (Dist), India,. August 2018, P 6-8 , , Available at: https://m.scirp.org/papers/86118 .

- عوامل ثقافية :[1]-

ايضا من التحديات التي تواجهة تعميم سياسة الشمول المالي وجود بعض القناعات المترسخة في وجدان الشعوب وخاصة فيما يتعلق بالنواحي الشرعية فنجد أن هناك قطاع لايفضل التعامل مع البنوك لاعتقادهم بأنها تتعامل بالربا ، وعلي الرغم من وجود بنوك إسلامية فالبعض لايعتقد بمصداقيتها لسيطرة البنك المركزي عليها من جهة وتعاملها في أذون وسندات الخزانة ذات الفائدة الثابتة من جهة أخري .

- ضعف البنية التحتية للقطاعات المالية :

من المعوقات التي تحول بين تطبيق الشمول المالي ضعف البنية التحتية لقواعد البيانات والقطاع المصرفي والأنترنت خاصة في المناطق الريفية والنائية حيث ان تطبيق الشمول المالي من شانة أن يحد من مصاريف عمليات التحويلات الخارجية وفي اختصار المدة المطلوبة للقيام بعدد أكبر من التحويلات الخارجية المتصلة بها ، هذا من ناحية ومن ناحية أخري فعدم تطور البنية التحتية للقطاعات المالية من شأنة أن يحول من فرص النفاذ إلي التمويل من خلال عدم وجود انظمة كفء للاستعلام الائتماني والرهونات والاقراض المضمون وضمان حقوق الدائنين

- زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي :

من أهم واخطر العقبات التي تحول بين تحقيق معدلات مرتفعة من الاقتصاد غير النقدي تعاظم ما يسمي بالاقتصاد غير الرسمي أو الاقتصاد الخفي حيث يبلغ

(١) د. علياء عبد الحميد " دور تكنولوجيا المعلومات محاسبياً ومهنياً في تفعيل متطلبات الشمول المالي "، مرجع سابق ص١٧

الاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية حوالي ٥٠% من حجم الاقتصاد واحيانا يعادل حجم الاقتصاد الرسمي أو يزيد علية بينما لايتجاوز حجم الاقتصاد غير الرسمي في الدول المتقدمة ٢٠% من حجم النشاط الاقتصادي ، وبما أن الاقتصاد غير الرسمي اقتصاد خفي لا يظهر في المعاملات الرسمية ولايجب الكشف عن هويتة فهو لايتعامل مع البنوك والمؤسسات المالية لذلك فإن اتساع رقعة الاقتصاد غير الرسمي يعد بمثابة حجر عثرة أمام كافة استراتيجيات الشمول المالي .

- محدودية انتشار ماكينات ATM[1]

من المعوقات التي تواجه العملاء عند تعاملهم مع البنوك، محدودية انتشار ماكينات الـ ATMفى الريف والمناطق الحدودية، التى تعتبر أحد أكثر العناصر دعماً للشمول المالى، لما توفره للعملاء من إجراء المعاملات المالية فى الأماكن العامة كبديل عن الحاجة إلى موظفي البنك، وعلي سبيل المثال يبلغ عدد الماكينات فى مصر ١٢,٢ ألف ماكينةATM ، تتركز أغلبها فى القاهرة والإسكندرية، بينما تعانى محافظات الصعيد، والمحافظات الحدودية من محدودية انتشارها. ويتمثل العائق الثانى فى تركز فروع البنوك فى المدن والمناطق الحضرية، مما يعيق نشر الثقافة المصرفية هذا من ناحية ومن ناحية اخري كثرة اعطال تلك الماكينات واهمال صيانتها وتمويلها بالنقد اللازم للقيام بالدور المنوط بها .

(١) د جيهان عبد السلام " دور القطاع المصرفي في تحقيق الشمول المالي " ، مرجع سابق ، ص ١٣٥

- غياب تصنيف مالي وقانوني محدد لمؤسسات التمويل [١]

يعتبر غياب تصنيف المالي والقانوني لمؤسسات التمويل خاصة متناهية الصغر أحد أهم العقبات والتحديات التي تواجهة تحقيق الشمول المالي حيث تسجل كمنظمات غير حكومية وبالتالي يصعب وضع إطار رقابي وإشرافي علي تنظيم التمويل الأصغر سواء من قبل البنك المركزي أو من جهة مالية إشرافية مستقلة، وقد أدت هذه العقبات إلى تقليل الشفافية في نشاط قطاع التمويل الأصغر وتقييد قدرته على تعبئة الموارد المالية اللازمة لعملياته المختلفة من خلال استقطاب الودائع أو الاقتراض

- ارتفاع الرسوم والمصروفات الادارية علي المعاملات البنكية

تعد المصروفات والرسوم التى تفرضها البنوك على بعض الخدمات المصرفية مثل اصدار كشوف الحسابات المصرفية أو الشيكات المصرفية أو مختلف أنواع البطاقات الائتمانية أحد أبرز التحديات والمعوقات التى تقف أمام نشر الخدمات المصرفية وتحقيق الشمول المالى. ولا أحد ينكر أن البنوك كموسسات مالية لابد أن يكون لها الحق فى الحصول على هامش ربح يكفى لتغطية المصروفات الواقعة عليها والتى تتحملها، خاصة أننا جميعاً نعلم أن أموال البنوك هى أموال المودعين والتى تقوم بدورها فى استثمارها عن طريق إعادة إقراضها بما يغطى العوائد وأسعار الفائدة على الودائع ، ومن الطبيعى أن يتم الحصول على بعض الرسوم لتظل البنوك توفر الخدمات المميزة لعملائها. ولكن فى المقابل لابد أن يكون هناك مراعاة لتحقيق التوازن المطلوب بما لايضر بمصالح الجمهور

---

[١] شرين محمد " المصروفات الإدارية والبنية التحتية معوقات الشمول المالى" ، جريدة العالم اليوم ، ٢٠١٨/٧/٢١ ، علي الموقع التالي https://alalamelyoum.com/news/89511

العريض من عملاء البنوك المتمثل فى أصحاب المعاشات الذين يعيشون من عائد مدخراتهم، ومحدودى الدخل الذين يعتبرون العائد على أى مبلغ يدخرونه مهما كان صغيراً هو جزء من الدخل الشهرى الذى يعيشون منه.وبالتالى ينبغى أن يتم مراعاة حقوق هذه الشريحة من المتعاملين عند فرض أى رسوم إدارية أو مصروفات جديدة من قبل البنوك

الفصل الثاني

واقع الشمول المالي وعلاقتة بتحقيق الاستقرار المالي

مقدمة :

رغم التطور الهائل في الخدمات المالية في الوقت الراهن، نتيجة لاستخدام تكنولوجيا الاتصال و الرقمنة إلا أننا نجد أكثر من نصف البالغين على مستوى العالم مستبعدين من هذه الخدمات، ممارسين أعمالهم خارج الدائرة المالية الرسمية، خاصة في البلدان الفقيرة من العالم .

وعلي الصعيد العربي تعتبر المنطقة العربية واحدة من بين المناطق في العالم التي تعاني ضعفا، في مدى الاستفادة من الخدمات التي يقدمها النظام المالي والمصرفي بالمنطقة، باستثناء بعض البلدان العربية التي حققت مستويات مقبولة في تعميم الخدمات المالية لمجتمعاتها

في المقابل تبقى الشرائح الفقيرة للبلدان العربية الأخرى تعاني الإقصاء والتهميش المالي، ولتحليل واقع الشمول المالي وعلاقتة بالاستقرار المالي تم تقسيم هذا الفصل إلي مبجثين ، يتناول المبحث الاول

واقع الشمول المالي علي المستويين الدولي والعربي ، ثم يتناول المبحث الثاني علاقة الشمول المالي بتحقيق الاستقرار المالي

المبحث الأول

واقع الشمول المالي علي المستويين الدولي والعربي

هناك تباين بين واقع الشمول المالي في الدول المتقدمة والدول العربية ، حيث تلاحظ وجود تفاوت بين المستويين العربي والدولي وسوف نلقي الضوء أولا علي مدي تطبيق الشمول المالي علي الصعيد العالمي ثم نتعرض لمدي تطبيقة علي الوضع العربي ثم نشير إلي واقع الشمول المالي في مصر وذلك علي النحو الأتي :

أولاً : واقع الشمول المالي علي الصعيد الدولي :[١]

على الصعيد العالمي، تم إحراز تقدماً كبيراً في توسيع نطاق الشمول المالي، فقد ارتفع عدد الأشخاص الذين يمتلكون حساباً في مؤسسة مالية بنحو ٧٠٠ مليون شخص بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٤. ففي العام ٢٠١٤، امتلك ٦٢% من سكان العالم البالغين حساباً مصرفياً، مقابل ٥١% عام ٢٠١١. وهذا يعد تقدما ملوحظا لتعميم الخدمات المالية علي مستوي العالم وبحسب المؤشر العالمي لتعميم الخدمات المالية (FINDEX) الذي يعدة البنك الدولي أن حوالي ٣٨% من إجمالي السكان البالغين علي مستوي العالم لا يصلون إلي الخدمات المالية الرسمية

ويصدر البنك الدولي المؤشر العالمي للشمول المالي كل ثلاث سنوات عن ١٤٤ دولة يتضمن العديد من المقاييس ووفقاً لاخر تقرير الصادر في ٢٠١٨ يتضمن المؤشر عدد من المتغيرات التي تقيس مستوي الشمول المالي للدول منها [١]

(١) د . بن قيدة مروان " واقع وافاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية " ، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية ، عدد ١٨ ، ٢٠١٨ ، ص ٧٦

- استخدامات الحسابات المصرفية :

وتقاس بنسب البالغين الذين لديهم حسابات مصرفية سواء في المؤسسات المالية أو باستخدام التليفون المحمول في المدفوعات والتحويلات المالية وكذلك عدد المعاملات (الإيداع والسحب) وطريقة الوصول إلي الحسابات المصرفية واستخدام الحساب المصرفي يعتبر أهم المتغيرات التي تقيس الشمول المالي .

- الإدخار :

ويقاس بالنسبة المئوية للبالغين الذي قاموا بالادخار خلال الإثني عشر شهراً الماضية سواء في المؤسسات المالية الرسمية أو غير الرسمية

- الإقتراض :

ويقاس بالنسبة المئوية للبالغين الذي قاموا بالاقتراض خلال الإثني عشر شهراً الماضية سواء في المؤسسات المالية الرسمية أو غير الرسمية .

- المدفوعات

وتقاس بالنسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي الأجوراً والمدفوعات الحكومية في الإثني عشر شهر السابقين وكذلك النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي أوارسال الأموال لأسرهم خلال الإثني عشر شهر السابقين وكذلك النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا الهاتف المحمول لدفع فواتير أو ارسال او تلقي أموال في الاثني عشر شهر السابقة .

=

Adb Economics " FINANCI l Inclusion : New Measurement AND Cross – Country Impact Assessment) Y.((1)park Working Paper SeriessIan DEVELOPMENT BANK March 2018 p.4, , Available at:

https://www.adb.org/sites/default/files/publication/408621/ewp-539-financial-inclusion.pdf

- التأمين :

وتقاس بالنسبة المئوية للبالغين الذين يقومون بعمل تأمين للحياة وكذلك النسبة المئوية للبالغين الذين يعملون في الزراعة أو صيد الأسماك ويقومون بتأمين أنشطتهم ضد الكوارث الطبيعية او مخاطر العمل

ويوضح مؤشر ٢٠١٨ للشمول المالي أن ٥١٥ مليون بالغ في مختلف أنحاء العالم قد فتحوا حسابات في مؤسسات مالية رسمية أو من خلال شركات تقديم الخدمات المالية عن طريق الهاتف المحمول في الفترة من ٢٠١٤ – ٢٠١٧ م أي أن ٦٩% من البالغين علي مستوي العالم يمتلكون حسابات مصرفية في ٢٠١٧ م مقابل ٦٢% عام ٢٠١٤ م و٥١% عام ٢٠١١ م .

كما يوضح المؤشر أن في الدول مرتفعة الدخل يمتلك ٩٤% من البالغين حسابات مصرفية مقابل ٦٣% في الدول النامية وتتصدر كل من الدنمارك وفيلندا والسويد والنرويج ونيوزلاندا الترتيب العام لمؤشر الشمول المالي لنسبة تصل إلي ١٠٠ % حيث زاد معدل استخدام وسائل الدفع الالكترونية لتحل محل الطلب علي النقود في المشتريات الصغيرة ومتوسطة الحجم .

وجدير بالذكر انتشار الحسابات المالية عبر الهاتف المحمول في العديد من الدول خارج افريقيا كبنجلاديش وايران ومنغوليا وباراجواي حيث وصلت النسبة إلي ٢٠%

لكن حتى يومنا هذا، لا يحصل حوالي ٢,٥ مليار نسمة أو ٣٨% من البالغين في العالم على خدمات مالية رسمية، ولا يتعامل نحو ٧٥% من الفقراء مع المصارف بسبب ارتفاع التكاليف، وبُعد المسافات، والمتطلبات المرهقة لفتح حساب مالي.

بالإضافة إلى ذلك، هناك فجوة واسعة في ملكية الحسابات المصرفية بين الذكور والإناث تبلغ ٧% عالمياً. والجدير بالذكر أن النساء تشكلن ٥٥% من البالغين الذين لا يتعاملون مع البنوك، حسب مؤشر تعميم الخدمات المالية لسنة 2014 ، الصادرعن البنك الدولي، فاق المتوسط العالمي للشمول المالي% 60 ، اذ نشير الى ان اعلى معدلات الشمول موجودة على مستوى بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(% 94) ، تليها دول مجلس التعاون الخليجي(% 74)، ثم بلدان شرق آسيا والمحيط الهادى - البلدان الناشئة فقط- .في المقابل ادنى المستويات كانت في المنطقة العربية باستثناء دول الخليج(% 21) ، وهي اقل من المعدلات المسجلة بالنسبة لبلدان المنخفظة الدخل .(% 22)

يوضح الشكل رقم (١) هذه البيانات حسب المناطق الجغرافية لبلدان العالم ، [1]

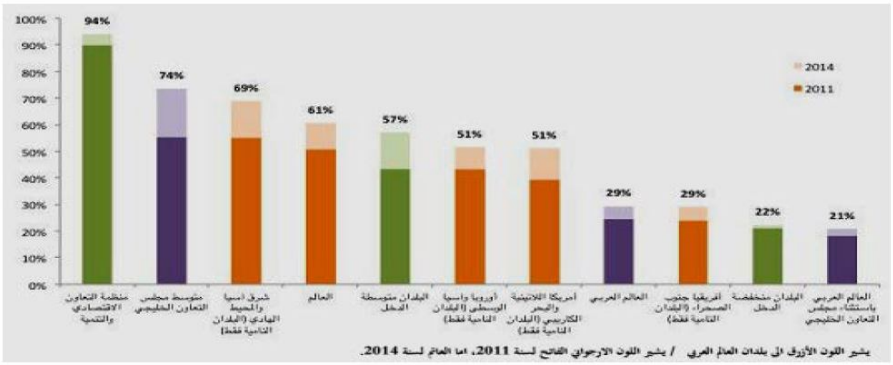

Scours : Arab Monetary Fund,CGAP,Financial Inclusion Measurement in the Arab World,WORKING PAPER, CGAP, January 2017, p02.

(1) Varghese(g.)& Viswanathan(L.) " Financial Inclusion: Opportunities, Issues and Challenges" ,ibd, p.5s.

ونظرا لما يمثلة الشمول المالي من أداة للنهوض باقتصادات الدول سواء فقيرة او نامية او متقدمة فقد اتجهت العديد من دول العالم لاعتماد سياسات الشمول المالي لمكافحة الفقر وتحسين احوال الاقتصاد وسوف نعرض لتجربة كل من الهند والبرازيل وماليزيا وكندا كنموذج للاقتصادات الفقيرة والنامية والناشئة والاقتصادات المتقدمة

[١]: تجربة الهند [1]

بلغ عدد سكان الهند 1,373,605,068 نسمة منهم ٨٧٧ مليون نسمة تتراواح اعمارهم مابين ١٥- ٦٤ عام و،بدأت الحكومة الهندية بتنفيذ سياسات الشمول المالي من خلال توسيع نطاق وصول القطاع المصرفي الرسمي إلي فئات المجتمع ذات الدخول المحدودة من الفقراء والمهمشين والمناطق غير المغطاة مصرفياً متخذة من منطقة (Andhra Pradesh) نموذجاً لمبادرات مكافحة الفقر وقد اتخذت الادارة الهندية العديد من الخطوات لتعميم الشمول المالي منها :

١- صرف الاعانات الحكومية للمستفيدين من برنامج الاعانات من خلال حسابات مصرفية مرتبطة بالبطاقات الذكية .

٢- بناء مجموعات المساعدة الذاتية لمكافحة الفقر وتفعيل التمويل متناهي الصغر ومساعدة الجهات الرسمية في توثيق الظروف الاقتصادية والاجتماعية للفقراء وربطها بالبنك المركزي ودمجها في برنامج إقراض القطاعات ذات الاولوية .

(1) Thorat (U.)" Financial inclusion – the Indian experience", Financial Inclusion Conference, London,2017,p.3, Available at: https://www.bis.org/review/r070626f.pdf

٣- تفعيل قانون مخاطر الإئتمان وإلزام مانحي الائتمان باستخدام السجل الائتماني (SCR)التابع للبنك المركزي الهندي مماساعد علي زيادة المنافسة وتوثيق المعلومات وتحسين كفاءة سوق الائتمان .

٤- الغت الحكومة في عام ٢٠١٦ م الفئات الصغيرة والأكثر شيوعا من عملة الروبية والتي تمثل ٨٦% من العملة المتداولة وذلك لتحفيز المجتمع لايجاد وسائل غير نقدية بديلة للدفع .

ونتيجة لهذة الإجراءات وغيرها اوضحت تقارير البنك الدولي تطور البنية المصرفية للهند حيث ارتفع عدد فروع البنوك التجارية من ١٠،٠٤% لكل ١٠٠٠٠٠ مواطن + ١٥ عام ٢٠١٠ م إلي ١٤،٠٦% لكل ١٠٠٠٠٠ مواطن + ١٥ عام ٢٠١٧ م كما ارتفع عدد ماكينةِ ATM من ٧،٢٧ لكل ١٠٠٠٠٠ مواطن + ١٥ ألي ٢١،٠٤ لكل ١٠٠٠٠٠ مواطن + ١٥.

كما ارتفعت نسبة الحسابات لدي المؤسسات المالية بنسبة ١٤٦ %من ٢٠١١ الي ٢٠١٧ م لدي فئة منخفضي التعليم و١٣٨ % لدي سكان الريف والمناطق النائية و١٨٩% لدي فئة النساء كما ارتفعت نسبة حاملي بطاقات الخصم من الحساب الي ٣٨٨ % لدي فئة النساء و٤١٣ % لدي طبقة الفقراء و٢١٧ % لفئة منخفضي التعليم و ٣٩٦ % لسكان الريف والمناطق النائيىة كما ارتفعت نسبة المسحوبات من ماكينة الصرف الالي من ١٨% عام ٢٠١١ م إلي ٣٣% عام ٢٠١٧ م كما ارتفعت نسبة مستلمي المدفوعات الحكومية من حسابات مصرفية تنشيء لأول مرة من ٢٨،٦٨ % عام ٢٠١٤ م إلي ٥٦،٩٩ % عام ٢٠١٧ م

[٢]: تجربة البرازيل : (١)

يبلغ عدد سكان البرازيل ١٩٦،٨ مليون نسمة منها ١٣٤ مليون نسمة تتراوح اعمارهم من ١٥ – ٦٤ واوضحت دراسة كل من (CHEN & DIVanbigi 2019) الخطوات التي اتخذتها البرازيل لتعزيز الشمول المالي منها :

سداد المنافع الحكومية وفواتير الخدمة الشهرية عن طريق المؤسسات المالية بنسب ١٠٠%

توسيع شبكة البنوك التجارية والتعاونية وتخفيض القيود والرسوم علي الخدمات المصرفية

يشترط لصرف اموال برامج الرعاية الاجتماعية وجود حساب مصرفي للمستحق مما أدي الي فتح أكثر من مليوني حساب مصرفي

إعطاء التعليم المالي وتعزيز الثقافة المالية الأولوية في الدراسة في المرحلة الثانوية لمعالجة نقص المدخرات وكيفية اختيار المنتجات المالية المناسبة والاستخدام الأمثل للقروض

قيام البنك المركزي البرازيلي باتخاذ العديد من الاجراءات التي تساعد في تعميم الشمول المالي ومنها التوسع في الائتمان منخفض التكاليف وتشجيع المؤسسات في التوسع في استخدام الوسائل الالكترونية وتقليل تكلفة اصدار بطاقات الدفع وكسر

---

(1) Ozili(P.)" Exploring Financial Inclusion Around the World ",Article (PDF available) at the Social Economic Forum · July 2020,pp2-4, Available at: https://www.researchgate.net/publication/338432774_Financial_inclusion_research_around_the_world_A_review

احتكار الشركة المصدرة كما شجع البنك المركزي الابتكار والمنافسة في سوق المنتجات المالية .

ونتيجة لهذة الاجراءات التي تم اتخاذها تحسن وضع الشمول المالي في البرازيل وهذا ما أكدتة تقارير البنك الدولي حيث ارتفع عدد فروع البنوك التجارية من ١٨،٢٦ % لكل ١٠٠٠٠٠ مواطن + ١٥ عام ٢٠١٠ إلي ١٩،٤٦ لكل ١٠٠٠٠٠ مواطن + ١٥ عام ٢٠١٧ م كما ارتفعت نسبة الحسابات لدي المؤسسات المالية من ٢٠١١ الي ٢٠١٧ م بنسبة تصل الي ما يقرب من ٣٣ % لمنخفضي التعليم و٣٦% لسكان الريف والمناطق النائية و٣٢% لفئة النساء كما ارتفعت نسبة حاملي بطاقات الخصم من الحساب عن نفس الفترة الي ٥١% لدي فئة النساء و٨١% لدي فئة الفقراء مما انعكس علي الوضع الاقتصادي للبرازيل بالإيجاب .

[٣]: تجربة ماليزيا : [(١)]

بدأت الحكومة الماليزية تنفيذ سياسات الشمول المالي من خلال وضع خطة استراتيجية للقطاع المالي مما ساعد علي تقديم تشخيص واضح للعقبات التي يمكن أن تعيق تحقيق الشمول المالي سواء علي المدي القصير أو الطويل وقد اوضحت الدراسة التي قدمها (de luna Martines) ٢٠١٧ م الخطوات التي قامت بها ماليزيا لتحقيق الشمول المالي ولعل أهمها ما يلي :

(1) Abd Rahman (Z.) "Measuring Financial Inclusion in Malaysia:Unlocking Shared Benefits For All Through Inclusive Finance ",Bank Negara Malaysia, Kuala Lumpur, Malaysia, 2017, p.6 Available at:, https://www.bis.org/ifc/events/ifc_isi_2017/06_abdrahman_paper.pdf.

- تعديل الولاية القانونية للبنك المركزي الماليزي لتزويدة بالسلطة القانونية الكافية لتحقيق استراتيجيات الشمول المالي وإعطاءة كافة السلطات والصلاحيات التي تمكنة من ذلك
- دعم البنية التحتية لنظام الدفع الالكتروني مما مكن البنوك الماليزية من إجراء عدد كبير من المعاملات بتكلفة منخفضة وعلي أساس آمن كالتوسع في استخدام بطاقات السحب الآلي وبطاقات الإئتمان وتوفير أجهزة الصراف الألي ومحطات (POS) جاهزة الدفع الالكتروني
- استحداث منتجات مالية مبتكرة في مجال الخدمات المصرفية للشباب والفئات المهمشة مالياً والمستبعدين مصرفيا والوصول اليهم في جميع أنحاء البلاد
- تبني أطر تنظيمية جديدة تشجع المشاركين من القطاع الخاص علي إقراض وتمويل الأسواق التي تعاني من نقص في الخدمات المصرفية والمالية مما يعزز من الشمول المالي دون المساس بالاستقرار المالي
- الاهتمام بمحو الأمية المالية وحماية المستهلك من خلال تثقيف السكان ومساعدتهم علي إدارة شؤونهم المالية والحد من استخدام النقد
- تفعيل اللوائح التي تسمح للقطاع الخاص تقديم الخدمات المالية الأساسية للجمهور نيابة عن البنوك دون المساس بالامتثال للمعايير الدولية لمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب

ونتيجة لهذة الاجراءات وكما اكدتة تقرير البنك الدولي ارتفع عدد البنوك التجارية من ١٠،٩٥ لكل ١٠٠٠٠٠ مواطن + ١٥ عام ٢٠١٠ إلي ١١،٤٩ لكل ١٠٠٠٠٠ مواطن + ١٥ عام ٢٠١٧ م وكذلك ارتفعت الحسابات لدي المؤسسات المالية مابين عام ٢٠١١ الي ٢٠١٧ م الي ما يقرب من ٦٧% لفئة منخفضي التعليم و٥٦% لسكان الريف والمناطق الناءية و٣٠% لفئة النساء كما ارتفعت نسبة حاملي

بطاقات الخصم من الحساب مابين عام ٢٠١١ الي عام ٢٠١٧ الي مايقرب من ٢٢٧% للنساء و٨٦٣ % لفئة الفقراء و٧٣١ % لفئة منخفضي التعليم و٤١٨ %لسكان الريف والمناطق النائية وكذلك ارتفعت نسبة حاملي بطاقات الائتمان وبالجملة استطاعت ماليزيا ات تحقق مستوي عالي من تطبيقات الشمول المالي .

[٤] : تجربة كندا(١)

اعتبرت كندا ان المعوق الرئيسي الذي يحول دون تطبيق الشمول المالي وجود فجوة بين الطلب والعرض ففي بعض الأحيان تنشأ المشكلة بسبب صعوبة الوصول إلي الموارد المالية بأسعار معقولة وقد تكون الفجوة ناشئة عن عدم وجود طلب علي الخدمات المالية من قبل المستهلكين أوكونها لا تلبي احتياجاتهم وبناء علية بدأت الحكومة الكندية بالاهتمام بجانبي العرض والطلب .

حيث اهتمت بجانب عرض المنتجات المالية من خلال

- الاهتمام بالبنية التحتية – كالتوسع في استخدام اجهزة الصراف الالي المحمولة ، والاكشاك التي تقوم بتوزيع وجمع النقد ، وقيام البنوك بالتوسع في الشراكة مع منظمات غير حكومية للوصول الي الشرائح المهمشة من السكان في المناطق النائية .
- التكنولوجيا – كالتوسع في خدمات الاموال المحمولة علي الهاتف المحمول ، تسهيل عملية الشراء من علي النت وكذلك نقل الأموال P2P
- تطوير المنتجات المالية – كابتكار منتجات مالية جديدة تناسب الفئات الفقيرة والمهمشة كالادخار الصغير والقروض التضامنية

(1) Ozili(P.)" Exploring Financial Inclusion Around the World ",ibd,p.7

وكذلك اهتمت بجانب الطلب من خلال الأتي :

- التعليم ومحو الأمية المالية : غالبا ما تنشأ المشكلة من جانب الطلب للشمول المالي من نقص التعليم لذا اهتمت العديد من المؤسسات المالية بدعم مبادرات لتوفير مهارات إدارة الاموال لمساعدة المستهلكين في اتخاذ قراراتهم المالية مثل مبادرة (TD Canada Trust)
- التوعية – الاهتمام بزيادة الوعي المالي من خلال الحملات الاعلانية في التلفزيون وعلي مواقع التواصل وعرض الملصقات في اكثر الاماكن تجمع للمواطنين كان لة عظيم الأثر في تنشيط عملية الطلب

ونتيجة لهذة الأجراءات وطبقاً لتقرير البنك الدولي ٢٠١٨ م تطورت البيئة المصرفية في كندا حيث ارتع عدد ماكينات ATM من ٧,٢٧ لكل ١٠٠٠٠٠ مواطن + ١٥ عام ٢٠١٠ إلي ٢١،٠٤ لكل ١٠٠٠٠٠ مواطن + ١٥ عام ٢٠١٧ م كما انخفضت عدد فروع البنوك التجارية من ٢٤،٠٥ لكل ١٠٠٠٠٠ مواطن + ١٥ عام ٢٠١٠ إلي ٢١،٠٦ لكل ١٠٠٠٠٠ مواطن + ١٥ عام ٢٠١٧ م وكذلك ارتفعت الحسابات لدي المؤسسات المالية مابين عام ٢٠١١ الي ٢٠١٧ م بنسبة وصلت إلي مايقارب من ٦% لمنخفضي التعليم و٣% لسكان الريف والمناطق النائية و٣% لفئة النساء كما ارتفعت نسبة حاملي بطاقات الخصم من الحساب مابين عام ٢٠١١ الي عام ٢٠١٧ الي مايقرب من ٧% لفئة النساء و١٥% لفئة الفقراء و٥% لمنخفضي التعليم و١٠% لسكان الريف والمناطق النائية ، كما ارتعت نسبة الاقتراض من المؤسسات المالية مابين عام ٢٠١١ الي ٢٠١٧ م إلي مايقرب من ٤٥% لدي فئة النساء ، ٤١ % لدي فئة القراء و٢٦% لسكان الريف والمناطق النائية[1]

(1) 30 Ambodia(M.) &et-al " Financial inclusion - what is it worth?", Economic and Financial Research Bank of Canada,2016, , p.1, Available at:, https://www.bankofcanada.ca/wp tent/uploads/2016/07/swp2016-30.pdf

ثانيا : الشمول المالي في المنطقة العربية[١]

وفقاً لتقرير لصندوق النقد الدولي، لا تزال المنطقة العربية تسجلّ إحدى أدنى المستويات في العالم فيما يخصّ الشمول المالي، حيث أن ١٨% فقط من السكان في المنطقة امتلكوا حسابات مع مؤسسات مالية عام ٢٠١٤، مقارنة مع ٤٣% في البلدان النامية، و٢٤% في دول إفريقيا جنوب الصحراء، وتنخفض هذه النسبة الى ١٣% عند النساء. كما تشير أرقام مؤشر تعميم الخدمات المالية العالمي ٢٠١٤ إلى أن المنطقة العربية، بإستثناء دول الخليج الست، تسجل أعلى نسبة من البالغين المستبعدين من الخدمات المالية، حيث أن ٨٠% من السكان أو ما يعادل نحو ٢٠٠ مليون نسمة ليس لديهم حساب مصرفي.

وبحسب صندوق النقد العربي، إن الدول العربية باستثناء دول الخليج، هي الأكثر حرماناً من الخدمات والمنتجات المالية على مستوى العالم حيث لم تتجاوز نسبة الشمول المالي في المتوسط العربي ٢١%-٢٩% عام ٢٠١٦، وامتلك نحو ٣٠% فقط من السكان البالغين معرفة مالية مناسبة، وهذه النسبة أقل من المتوسط العالمي البالغ ٣٤%. وفي حين تصل الفجوة في نسب الوعي المالي بين الرجال والنساء ٥% في العالم، ترتفع إلى ٨% على مستوى الدول العربية. وتشير الإحصاءات إلى أن ٩٣% من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ عاماً في المنطقة العربية لا يمتلكون حسابات مصرفية في أية مؤسسة مالية رسمية، وهو أدنى معدل في العالم.

---

(١) د. السعيد بن لخضر " أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية " ، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية ، مجلد ٣ العدد الثاني ،٢٠١٨ ص ١١٤ علي الرابط التالي

/http://dspace.univ-msila.dz:8080/xmlui/bitstream/handle/123456789/18253

وتجدر الإشارة إلى وجود تباين بين الدول العربية فيما يخص الشمول المالي، ففي العام ٢٠١٤، على سبيل المثال كانت نسبة ملكية الحسابات مرتفعة بشكل ملحوظ في الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والكويت بحوالي ٨٣%، و٨٢%، و٧٣%، على التوالي. في المقابل، سجّل الشمول المالي نسب منخفضة في اليمن، والصومال، والعراق بحوالي ٦%، و٨%، و١١%، على التوالي.

لذلك، تُقسم الدول العربية إلى ثلاث مجموعة: المجموعة الأولي تشمل دول مجلس التعاون الخليجي الست وهي دول ذات معدلات شمول مالي مرتفعة حيث تفوق نسبة ملكية الحسابات في هذه الدول المعدل العالمي البالغ ٦٢%. المجموعة الثانية تشمل كل من لبنان والأردن وفلسطين ودول المغرب العربي (المغرب والجزائر وتونس)، وهي دول ذات معدلات شمول مالي متوسطة تتراوح بين ٢٤%-٦٢%. وتتضمن المجموعة الثالثة كل من مصر والعراق واليمن والسودان وجيبوتي وموريتانيا والصومال، وهي دول ذات معدلات شمول مالي أقل من ٢٤%، وهو متوسط دول إفريقيا جنوب الصحراء. كما هو موضح بالشكل رقم (٢)

شكل رقم (٢) يوضح تقسيمات الدول فيما يتعلق بالشمول المالي

	المجموع	الذكور	الإناث
دول ذات معدلات شمول مالي مرتفعة			
الإمارات العربية المتحدة	83.2	89.8	66.3
البحرين	81.9	90.2	66.7
عمان*	73.6	83.7	63.5
الكويت	72.9	79.3	64.0
السعودية	69.4	75.3	61.1
قطر*	65.9	68.6	61.6
دول ذات معدلات شمول مالي متوسطة			
الجزائر	50.5	60.9	40.1
لبنان	46.9	62.4	32.9
المغرب*	39.1	52.0	26.7
تونس	27.3	34.1	20.5
الأردن	25.0	33.3	15.5
فلسطين	24.2	27.3	21.2
دول ذات معدلات شمول مالي منخفضة			
موريتانيا	20.4	22.2	18.8
السودان	15.3	20.2	10.0
مصر	13.7	18.0	9.2
جيبوتي*	12.3	16.6	8.8
العراق	11.0	14.6	7.4
الصومال	7.9	9.6	6.0
اليمن	6.4	11.4	1.7

المصدر: البنك الدولي، 2016. * 2011.

ويتضح من الشكل رقم (٢) أنة تم التقسيم الدول فيما يتعلق بالشمول المالي إلي ثلاث اقسام

[١]دول ذات معدلات شمول مالي مرتفعة: (دول مجلس التعاون الخليجي)[١]

تعتبر مجلس التعاون الخليجي من الدول السبّاقة عربياً وعالمياً في تطبيق مفهوم الشمول المالي، حيث تتميز الخدمات المالية والمصرفية في دول الخليج بإنتشارها وتطورها واستخدامها أحدث التقنيات لتقديم كافة الخدمات عبر الهاتف المحمول والإنترنت.

(١) بن قيدة مروان " واقع وافاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية" ، مرجع سابق ، ص ١٨

فدولة الإمارات، على سبيل المثال، كانت من أوائل الدول التي سعت لتحقيق مفهوم الشمول المالي من خلال نظام حماية الأجور الذي أقره المصرف المركزي، والسماح لشركات الصرافة بتقديم خدمات للفئات التي لا يمكنها التعامل مع المصارف. كما أن تطبيق نظام المدفوعات الرقمية والمحافظ الإلكترونية يفتح الباب لشمول فئات أكثر ضمن النظام المالي نظراً لسهولة الدخول وقلة التكاليف. كما أصدرت كل من السعودية والإمارات بطاقات مسبقة الدفع للفئات غير المشمولة مالياً ضمن نظام حماية الأجور.

وفي قطر، تم تشكيل لجنة الإستراتيجية الوطنية للشمول والتثقيف المالي عام ٢٠١٥، والتي وضعت خطة عمل وآلية لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية على عدة مراحل تتضمن إجراء دراسة للوضع الحالي، وتحديد الفجوات والإحتياجات، ومدى شمولية الخدمات والمنتجات المالية. وتعمل اللجنة على تعزيز وحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية، بالإضافة إلى تشجيع المواطنين على الإدخار والإستثمار بطريقة سليمة.

وضمن هذا الإطار، تشمل إستراتيجية مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) أربعة محاور هي تطوير نظام الشبكة السعودية للمدفوعات وتقديم بطاقات مسبقة الدفع، ووضع خطة تطويرية لنظام سداد، وتطوير نظام التحويلات المالية للمدفوعات منخفضة القيمة لجذب وإدخال شريحة من المجتمع في القطاع المصرفي وإستفادتها من الخدمات المصرفية. وتأتي الإستراتيجية في إطار سعي ساما كمشرّع ومنظم للقطاع المالي إلى تعزيز مبادرات وخطط الشمول المالي من خلال إدراج مبادئ حماية العملاء والشمول المالي ضمن تشريعاتها بهدف حصول كل شرائح المجتمع على الخدمات والمنتجات المالية الملائمة بتكاليف مناسبة وعادلة وشفافة.

[٢]دول ذات معدلات شمول مالي متوسطة: [١]

وتتمثل في الجزائر - المغرب - تونس - لبنان – الاردن- فلسطين

قام كل من المغرب والأردن خلال العاميين الماضيين بإجراء مسح جديد لقياس مستوى الشمول المالي. وأظهرت النتائج أن نسبة الشمول المالي في المغرب تُقدر بنحو ٦١% من السكان، وهي من بين أعلى النسب العربية إلى جانب دول الخليج. وبالنسبة لواقع الشمول المالي في الأردن، أظهرت أحدث دراسة أجريت بتكليف من البنك المركزي الأردني، أن حوالي ٦٢% من البالغين ضمن الفئة العمرية ١٨-٨٠ سنة لديهم حساب مصرفي، وهي نسبة مقاربة للمتوسط العالمي إلا أنها أقل من الدول المتقدمة التي تصل النسبة فيها إلى ٨٠%-٩٠%. وبالنسبة للحصول على التمويل، بيّنت نتائج الدراسة أن نسبة الأفراد المقترضين من المصارف ومؤسسات التمويل الأصغر تبلغ حوالي ١٧%، وتبلغ حصة الشركات الصغيرة والمتوسطة حوالي ٧,٣% من القروض المصرفية، وهي نسبة متواضعة مقارنة بمتوسط الإقتصادات المتقدمة والذي يبلغ حوالي ٢٠%-٢٥%.

وبالنسبة للجهود الرامية لتوسيع وتعزيز الشمول المالي، أعلن كل من المغرب والأردن وفلسطين ولبنان خلال العام ٢٠١٦ عن خطط لإنشاء قاعدة تحليلية لإستراتيجية جديدة لتعميم الخدمات المالية، تركّز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومدفوعات السداد الرقمية، والنساء.

---

(١) الشمول المالي في العالم العربي ، مدونة البوابة ، ١٢ ابريل ، ٢٠١٨ ، علي الرابط التالي
https://www.findevgateway.org/ar/blog/2018/04/alshmwl-almaly-fy-alalm-alrby

وبهدف تعزيز الشمول المالي من خلال مساعدة المرأة العربية للحصول على إستقلالها المالي والإقتصادي وتمكينها من الوصول إلى رؤوس الأموال وتأسيس مشاريعها الخاصة، قام مصرف لبنان بإعداد دراسة تحت عنوان 'الشمول المالي وتمكين المرأة إقتصادياً'، وضعت عدداً من التوصيات على صعيد المصارف المركزية تهدف إلى لتحسين إندماج المرأة مالياً.

وتبنّى البنك المركزي الأردني سياسة خاصة لتعزيز الشمول المالي ترتكز على المحاور التالية:(١)

- تحسين الوصول إلى التمويل خاصة للشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال قروض البنك الدولي وقروض الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي، والبرنامج الداخلي الموجه لقطاعات الصناعة والسياحة والطاقة المتجددة والزراعة.
- توفير البنية التحتية اللازمة لتعزيز الشمول المالي من خلال:
- تطوير وإعادة هيكلة نظم الدفع والتسويات.
- وضع إستراتيجية نظم مدفوعات تجزئة شاملة تمكّن من الإنتقال من بيئة دفع ورقية إلى بيئة إلكترونية، مما يعزز الشمول المالي.
- العمل على تطوير برنامج تثقيفي وطني شامل، ووضع آلية واضحة وشفافة للعمولات وآليات فض النزاعات وحل المشاكل وخدمة العملاء.

(١) الشمول المالي في الاردن " منتدي الاستراتيجيات الأردني " ص ٨ . ٢٠١٧ ، علي الرابط التالي
http://jsf.org/sites/default/files/On%20the%20Financial%20Inclusion%20in%20Jordan.pdf

- تطوير أنظمة الإستعلام الائتماني، ونظام المدفوعات الوطني، ومنظومة ضمان القروض لتوفير الضمانات اللازمة للشركات الصغيرة والمتوسطة القائمة والناشئة من خلال الشركة الأردنية لضمان القروض.
- نشر الثقافة المالية والمصرفية (محو الأمية المالية)من خلال إطلاق مشروع لنشر وتعميق الثقافة المالية بهدف تعزيز الإستقرار المالي والإقتصادي والإجتماعي
- حماية المستهلك المالي من خلال تعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية واستحداث قسم 'حماية المستهلك المالي' ضمن دائرة الرقابة على القطاع المصرفي.

واتخذت سلطة النقد الفلسطينية الإجراءات التالية لتعزيز الشمول المالي:

- خلق بيئة قانونية وتنظيمية لحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية.
- إنشاء دائرة انضباط السوق.
- تطوير وتحديث أنظمة مكتب معلومات الإئتمان ونظام الشيكات المعادة.
- افتتاح قاعتين لإستقبال استفسارات وشكاوى العملاء.
- إصدار التعليمات الهادفة لحماية حقوق المستهلك (الرسوم والعمولات، الإقراض المسؤول، الإفصاح ومعالجة الشكاوى، وإطلاق المنتجات والخدمات الجديدة)
- تشجيع العملاء على استخدام الصيرفة الإلكترونية بشكل مجاني (بطاقات الدفع والائتمان، الخدمات المصرفية الإلكترونية، والإنترنت البنكي).
- وضع استراتيجية وطنية للشمول المالي من خلال
- إنشاء لجان عمل (المنتجات، IT، المشاريع الصغيرة والمتوسطة، التوعية، بناء القدرات المالية) لإعداد الإستراتيجية الوطنية بالشراكة مع الجهات الرسمية والأهلية والقطاع الخاص.

- تعزيز الشمول المالي للمرأة الفلسطينية، حيثُ تم إنجاز المسح الميداني لتحديد المشاكل التي تحول دون شمول المرأة الفلسطينية مالياً والجهات المسؤولة عن معالجة تلك المشاكل والمعيقات والفترة الزمنية المطلوبة لذلك.
- نشر التوعية المالية والمصرفية من خلال
- عقد وإطلاق العديد من ورشات العمل وحملات التوعية المالية والمصرفية لمختلف قطاعات وشرائح المجتمع، والتي استهدفت طلاب المدارس والجامعات والقضاة وموظفي المؤسسات العامة والأجهزة الأمنية.
- . تطوير وإطلاق نظام الربط الجغرافي GIS.
- توجيه وتشجيع (المصارف، شركات الإقراض المتخصصة، شركات الصرافة) للتفرع في المناطق التي تفتقر للخدمات المصرفية والصيرفية.
- تعزيز التنافسية والعدالة في توزيع الخدمات المصرفية والصيرفية وتعزيز الشفافية والسرعة في انجاز المعاملات. (١)

[٣]دول ذات معدلات شمول مالي منخفضة: (٢)

وتتمثل في مصر- العراق - اليمن- السودان – موريتانيا – جيبوتي – الصومال, في ظل التوترات الأمنية والسياسية في العراق واليمن، نلاحظ غياباً شبه تام لمبادرات ومساعي الحكومة والمصارف المركزية لتعزيز الشمول المالي.

(١) . بوعافية رشيد " واقع وافاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية " ، مجلس الاقتصاد والتنمية البشرية ،ص٤ على الرابط التالي https://www.asjp.cerist.dz/en/article/45631

(٢) بن قيدة مروان " واقع وافاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية" ، مرجع سابق ، ص٢٢

في اليمن، اتفق كل من أجفند (برنامج الخليج العربي للتنمية) والوكالة الألمانية للتعاون الدولي على التعاون لتمويل مشروع مدته عامين ابتداءً من منتصف عام ٢٠١٥ بعنوان 'تشجيع الإشتمال المالي للنساء في الجمهورية اليمنية'، يهدف إلى زيادة فرص حصول النساء اليمنيات المحرومات اللواتي تزيد أعمارهن عن ١٥ عام على الخدمات والمنتجات المالية المناسبة لهن، وتمكينهن من استخدامها بشكل فعال عبر تدريب ٤٠٠٠ إمرأة على الأقل في التعليم المالي، وتنمية المهارات، وتطوير الأعمال.

من جهة أخرى، يعمل البنك المركزي في كل من السودان ومصر على توسيع الشمول المالي ليشمل كافة شرائح المجتمع، خصوصاً محدودي الدخل في الأرياف

البنك المركزي السوداني، فنصت سياساته لتوسيع قاعدة الشمول المالي على ما يلي:(١)

- حث المصارف على تحسين خدماتها الإلكترونية مثل نقاط البيع والإيداع والتحويل عبر الصراف الآلي وغيرها.
- الإستمرار فى نشر الخدمات المصرفية فى جميع المدن والأرياف لتمكين المواطنين من الوصول للخدمات المصرفية عن طريق:
- حث المصارف على تبني الصيرفة التي تواكب وتتواءم مع التطورات العالمية في مجال إجراء المعاملات عبر الإنترنت والهاتف النقال لتقليل تكلفة المعاملات وزيادة الانتشار المصرفي.

(١) د. مجدي الأمين نورين " الخدمات المالية بين الاستبعاد والشمول " ، مجلة المصرفي ، العدد ٢٧، سبتمبر ٢٠١٥ ، ص ٧ ، علي الرابط التالي :

https://cbos.gov.sd/sites/default/files/masrafi_77.pdf

- الإتشار الجغرافى لماكينات الصراف الآلي واستخدام نقاط البيع والمحفظة الإلكترونية.
- التوسّع فى نشر خدمة الوكالة البنكية وفروع المصارف المتحركة.
- تعزيز حماية العملاء الفقراء وتطوير الضوابط الرقابية والداعمة للإستخدام الأمثل لتقنية الاتصال والمعلومات وخاصة فيما يتعلق بالاستعلام الائتماني وتقديم خدمات التمويل الأصغر من خلال الهاتف النقال
- إعداد دليل لحماية عملاء التمويل الأصغر (في مرحلة الإجازة)
- تأسيس أقسام لحماية العملاء في ستة من مؤسسات التمويل الاصغر وذلك بمساندة من البنك المركزي
- التوسّع المتواصل في خدمات التمويل الاصغرعن طريق
- إنشاء وحدة للتمويل الأصغر لمتابعة تنفيذ سياسات البنك المركزي.
- تخصيص ١٢% من محافظ تمويل المصارف للتمويل الاصغر والتمويل ذو البعد الاجتماعي
- إنشاء وكالة ضمان تمويل التمويل الأصغر(تيسير) عام ٢٠١٥ بغرض توفير الحماية والأمان للجهات التي تقوم بتقديم التمويل للشرائح المستهدفة.
- إنشاء وكالة للإستعلام والتصنيف الائتماني. الترخيص لـ٣٣ مؤسسة تمويل أصغر تمتلك أكثر من ٢٠٠ فرع.
- إصدار الإطار التنظيمي والرقابي لمؤسسات التمويل الاصغر.

• شراكات مع مجموعة البنك الدولي والبنك الاسلامى للتنمية بجدة والصندوق العربى الإنمائي بالكويت لتوفير التمويل والدعم الفني والمؤسسي لمؤسسات التمويل الاصغر.

- تمويل مشروعات ذات بعد اجتماعي كأداة للشمول المالي

- إنشاء محافظ إستثمار مصرفية متخصصة بأهداف محددة وتشمل فئات محددة مستبعدة من النظام المصرفي.

لكن هذا التوسّع في المبادرات والتشريعات ومؤسسات التمويل الأصغر في السودان، لم يقابله جهود كافية نحو محو الأمية المالية للعملاء الحاليين والمحتملين، وبالتالي لم يحسّن مستوى الشمول المالي في البلاد بالقدر المتوقع. لذلك، تتضمن سياسة العام ٢٠١٧ تعزيز الشمول المالي من خلال رفع الوعي المصرفي والمالي للعملاء، والتوسع في خدمات نظم الدفع بما فيها خدمة الدفع عبر الموبايل، والإستمرار في تبسيط وتسهيل الإجراءات المصرفية.

ثالثاً : واقع الشمول المالي في مصر [١]

يحمل تاريخ مصر عدة تجارب في هذا المجال وإن كانت قد اتخذت مسميات أخري متعددة غير الشمول المالي نذكر منها مايلي :

- تجربة بنوك الإدخار المحلية

ولدت في مطلع الستينيات من القرن الماضي علي يد الدكتور أحمد عبد العزيز النجار وتم تنفيذها في الريف المصري لتعبئة المدخرات الصغيرة الخاصة بقطاع الفلاحين وإقامة مشاريع صغيرة ومتناهية الصغر إلا أنها فشلت لأسباب غير اقتصادية تتعلق بالأمور السياسية .

(١) د. جلال حسن عبدالله " دور الشمول المالي في تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة في مصر " المجلة العلمية للتجارة والتمويل ، المجلد الثاني ،ابريل ، ٢٠١٩ م ص١٨٧ .

تجارب تتميز بالإنتشار الجغرافي

- تجربة بنك التنمية والإئتمان الزراعي :

استطاع بنك التنمية والائتمان الزراعي أن يحقق مظلة مصرفية واسعة الانتشار من خلال فروعة الرئيسية المنتشرة في ٢٧ محافظة وذلك من خلال ١٠٢٤ فرع تغطي معظم قري مصر إلا أنها جميعاً كانت تدار بطريق روتينية تركز علي الشروط والضمانات الخاصة بالمؤسسات المالية والمصرفية التقليدية ومن أهمها التقيد بوجود ضامن مما ترتب علية حرمان العديد من المواطنين الراغبين في الاستفادة من الخدمات المالية والمصرفية

- تجربة الصندوق الاجتماعي للتنمية :

انشئ الصندوق الاجتماعي للتنمية عام ١٩٩١ من اجل معالجة الأثار الإجتماعية السلبية لبرامج الخصخصة ومكافحة الفقر من خلال تقديم قروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر وزيادة الفرص الاقتصادية للفقراء ولكنة فرض فوائد عالية تصل إلي ١٤% بالاضافة إلي ٢%ضمان مخاطر تفرضها البنوك وبالإضافة الي التعقيدات في الإجراءات والمغالاة في طلب الضمانات فلم يقم الصندوق بالدور المنشأ من أجلة .

- تجربة بنك ناصر الأجتماعي

يمتلك بنك ناصر الاجتماعي حوالي ١٠٠ فرع علي مستوي الجمهورية بالإضافة إلي حوالي ٤٠٠٠ لجنة زكاة وعلي الرغم من أنة قد تم انشاؤة لمساعدة الفقراء إلا أن الحاجة إلي ضمان حرمت الفقراء والعاملين في القطاع غير الرسمي من الإستفادة من خدمات البنك واصبح قاصر علي خدمة موظفي الحكومة دون غيرهم .

"وربما كان سبب عدم فاعلية المؤسسات الثلاثة السابقة أنها اعتمدت علي تطبيق قواعد البيروقراطية الحكومية وعدم تطوير الخدمات المالية علي الرغم من توافر الإمكانات "

حداثة الشمول المالي في مصر : (١)

انطلق مشروع الشمول المالي في مصر منذ توقيع تعهد البنك الدولي بتحقيق الشمول المالي ٢٠١٠ م وإن كانت الإنطلاقة الحقيقية بتبني القيادة السياسية في مصر هذا المشروع وانضم علي أثرة البنك المركزي المصري لتحالف الشمول المالي (AFI) 2013 م خاصة مع انعقاد المنتدي العالمي لسياسات الشمول المالي (GPF) 2017م والذي اتخذ علي أثرة العديد من الإجراءات سواء من جانب الحكومة اوالبنك المركزي أوالاجهزة المصرفية .

إجراءات اتخذتها الحكومة :

اتخذت الحكومة المصرية العديد من الإجراءات لتعزيز برامج الشمول المالي في مصر منها

- انشاء المجلس القومي للمدفوعات ووقف التعامل بالشيكات الحكومية *

(١) صبري نوفل " الشمول المالي في مصر وبعض الدول العربية "، مجلة الاقتصاد والمحاسبة ، عدد ٦٦٧ ، ٢٠١٨ ص ٢٤ .

* : تم إنشاء المجلس القومي للمدفوعات بمو جب القرار الجمهوري رقم ٨٩لسنة ٢٠١٧، والذي يتضمن ١٦عضوا منهم رئيس مجلس الوزراء والبنك المركزي والوزارات المعنية، ويختص المجلس بخفض استخدام أوراق النقد خارج القطاع المصرفي ودعم وتحفيز استخدام الوسائل والقنوات الإلكترونية في الدفع بديلا عنه، وتطوير نظم الدفع القومية والعمل على تحقيق الشمول المالي وذلك بهدف دمج أكبر عدد من المواطنين في النظام المصرفي . كما يهدف المجلس إلى حماية حقوق مستخدمي نظم وخدمات الدفع وتنظيمعمل الكيانات القائمة ورقابتها وذلك عبر اتخاذ قرارات محددة بإطار زمني أهمها إعداد مشروع قانون شامل لتطوير المعاملات غير النقدية =

- العمل بنظام الخزانة الموحد (TSA) وتطبيق نظام ميكنة الإدارة المالية الحكومية (GFMIS)
- التحصيل الألكتروني للضرائب والجمارك ثم تحصيل كل مستحقات الحكومة بهذا الأسلوب
- صرف الرواتب والمعاشات وجميع بنود المصروفات في الموازنة الكترونياً
- تهيئة بيئة تشريعية وتنظيمية لتلبية متطلبات الشمول المالي .

إجراءات اتخذها البنك المركزي

وسعياً لترسيخ مفهوم الشمول المالي واعترافاً بدوره الإجتماعي والإقتصادي الهام، قام البنك المركزي* المصري بإطلاق العديد من المبادرات والتعليمات أهمها:

=

والالتزام بوضع حد أقصى لتلك المعاملات، فضلا عن وضع تصور لإنشاء منظومة تكنولوجية متكاملة

* على المستوى الدولي، أصبح البنك المركزي المصري عضوا رئيسياً (Alliance for Financial Inclusion: AFI) في التحالف الدولي للشمول المالي

منذ يوليو ٢٠١٣ وقد منحت عضوية البنك المركزي المصري في التحالف الدولي الفرصة للاطلاع على أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال وتبادل الخبرات العملية مع البنوك المركزية للدول الأعضاء الذين يزيد عددهم عن ٩٠ دولة.أما على المستوى الإقليمي، فإن البنك المركزي المصري عضو بفريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في المنطقة العربيةوالمنبثق عن لجنة الرقابة على المصارف العربية، ويعد الاحتفالباليوم العربي للشمول المالي أحد أهم الفاعليات المنبثقة عن مجموعة العمل حيث شارك البنك المركزي المصري في الاحتفالية السنوية فيأبريل ٢٠١٨ والتي تم خلالها فتح ٣١٦ الف حساب لعملاء جدد بدونمصاريف وبدون حد ادني لفتح الحساب، حيث بلغت نسبة حساباتالسيدات ٣٥ ٪ وحسابات الشباب ٣٣ ٪ بالإضافة إلي فتح ١٨ ألف محفظة إلكترونية ونشر ورعاية أنشطة التثقيف المالي لعدد ١,٥مليون مستفيد.

- خفض قيمة رأس المال المطلوب لإنشاء فروع للبنوك العاملة وتيسير اجراءات فتح هذة الفروع مع تغطية جميع شرائح المجتمع في المناطق الذي يتم فتح فيها تلك الفروع
- إصدار القواعد المنظمة لتقديم الخدمات المصرفية عبر الإنترنت مع الحد من مخاطر التعاملات المصرفية
- مبادرة تشجيع تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة (على سبيل المثال، يموّل البنك الأهلي نحو ٩٢٠٠ مشروعاً صغيراً ضمن مبادرة البنك المركزي المصري للشمول المالي).
- مبادرة التمويل العقاري لتوسيع قاعدة المتعاملين مع المصارف من فئتي محدودي ومتوسطي الدخل.
- تقديم خدمات الدفع عن طريق الهاتف المحمول ، وتفعيل جهات الحماية المالية للمستهلك لزيادة ثقة المواطن في القطاع المصرفي .
- اصدار مبادرات لإتاحة التمويل للفئات المستهدفة كمبادرة (حساب لكل مواطن)والهدف منها تسهيل فتح حسابات للمواطنين دون حد أدني مع تعميم انتشارها ، وكذلك مبادرة التمويل العقاري لمحدودي ومتوسطي الدخل بأسعار منخفضة ، وايضاً مبادرة تمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في الحصول علي التمويل .
- طرح استراتيجية للتثقيف المالي بالتعاون مع المعهد المصرفي ووزارة التربية والتعليم والتعليم العالي

ونتيجة لهذة الإجراءات أوضحت بيانات البنك الدولي تطور البيئة المصرفية في مصر حيث ارتفع عدد البنوك التجارية من ٣٧٨٤ فرع عام ٢٠١٠ م الي ٤٠٠٩ فرع عام ٢٠١٧ م ، كما ارتفعت نسبة الحسابات لدي المؤسسات المالية مابين عام

٢٠١١م الـي ٢٠١٧ م لتـصل الـي مـايقرب مـن ٤٨٢ % لـدي فئـة منخفـضي التعلـيم و٤١٧% لـدي فئـة سـكان الريـف والمنـاطق النائيـة ، ٣١٤% لـدي فئـة النـساء ، ٣٣٥% لدي فئة الخارجين عن قوة العمل .

المبحث الثاني

علاقة الشمول المالي بتحقيق الاستقرار المالي

أثبتت الدراسات أن هناك علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي حيث يهدف الشمول المالي إلى حصول الشرائح السكانية المستبعدة على الخدمات المالية الرسمية بتكاليف مقبولة. ويشير الاستقرار المالي إلي قدرة النظام المالي علي التخصيص الكفء للموارد الاقتصادية وتنويع وإدارة المخاطر المالية ، فالنظام المالي لكي يتصف بالإستقرار يجب أن يكون قادر علي تبسيط أداء الإقتصاد القومي ومعالجة حالات عدم التوازن المالي التي تنشأ نتيجة لأحداث غير متوقعة وعلية يمكن القول بأن الإستقرار المالي هوتدفق رؤوس الأموال بين مختلف الفئات بسهولة مما يضمن فاعلية عملية الوساطة وكذلك توافر قدر كاف من السيولة في الأسواق المالية .[1]

وسوف نلقي الضوء في هذا المبحث علي أسباب عدم الاستقرار المالي ومدي الارتباط بين الشمول المالي وتحقيق الاستقرار المالي ومدي اسهام الشمول المالي في تحقيق النزاهة المالية ثم نلقي الضوء علي مدي اسهام الشمول المالي في توفير الحماية المالية للمستهلك لتدعيم الاستقرار المالي وذلك علي النحو الاتي :

---

(1) Smadi(M.)" The role of financial inclusion in financial stability: lesson from Jordan" , Banks and Bank Systems jOURNAL, RELEASED ONMonday, 12 November 2018 , p.3 , Available at, https://businessperspectives.org/images/pdf/applications/publishings

أولاً: أسباب عدم الأستقرار المالي [١]

عدم وجود استقرار مالي أو حدوث أزمات مالية ينشأ نتيجة وجود خلل في السياسات المطبقة من قبل البنوك المركزية، أو لدى حدوث صدمات للنظام المالي والتي قد تتفاقم بشكل كبير بسبب عدم توافر المعلومات الكافية واللازمة مما يؤدي إلى انهيار عملية الوساطة المالية بين المدخرات وفرص الاستثمار ، كما قد تؤثر تلك الصدمات بشكل مباشر على الموازنة العامة للدولة واستقرار سعر الصرف والذي بدوره يؤدي إلى المزيد من عدم وجود استقرار مالي

وتؤكد العديد من الدراسات على صعوبة تحقيق الشمول المالي دون وجود استقرار في النظام المالي، في حين أنه من الصعب استمرار تحقيق استقرار مالي لنظام يتضمن شرائح من السكان مستبعدة ماليا واجتماعيا واقتصاديا وفيما يلي سرد لأهم أسباب عدم الاستقرار المالي :

[١] العوامل الداخلية :

وتتمثل تلك العوامل في سوء تدفق المعلومات الذي يعوق كفاءة أداء الأسواق المالية. ويحدث هذا التباين في المعلومات حين يكون لدى أحد الأطراف معلومات أكثر عن الأطراف الأخرى بشأن حجم المخاطر المحتملة والعائد على الاستثمار المقترح. وينتج عن ذلك حدوث مخاطر ائتمانية مرتفعة كما في حالة منح قروض لمقترضين لا تتوافر عنهم معلومات كافية، مما يؤدي إلى مخاطر عدم السداد نتيجة لانخفاض الجدارة الائتمانية للمقترض. ولتخفيض تلك المخاطر، يجب أن يقوم المقرضون بإجراء دراسات ائتمانية حصيفة تتضمن أسس التقييم والمتابعة السليمة. وتتميز البنوك عن

(١) عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي " العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي " ، مجلس محافظي المصارف المركزية ، صندوق النقد العربي ، ٢٠١٥ ، ص ٥.

الوسطاء الماليين الآخرين بقدرتها على تكوين علاقات ائتمانية طويلة الأجل مع العملاء واستخدامها للحدود الائتمانية الممنوحة لهم مما يقلل من مشكلة تباين المعلومات بين الأطراف

[٢] عوامل مؤسسية :

وتتمثل تلك العوامل في وجود سياسات اقتصاد كلي غير مستقرة وغير متناسقة يؤدي إلى حدوث أزمات في أسعار الصرف نظرا لتعارض السياسات النقدية والمالية مع أسعار الصرف السائدة، والذي يؤدي بدوره إلى عدم وجود استقرار مالي ، وقد تقوم بعض الدول بالمبالغة في الاقتراض من دول أخرى بعملات أجنبية مما يؤدي في النهاية إلى زيادة الدين العام وزيادة عجز الموازنة والذي يساهم في عدم تحقيق الاستقرار المالي ، ومن ناحية أخري فالدول التي تقترض من الخارج ستعاني حتما من مخاطر أسعار الصرف مما يؤدي إلى عجز ميزان الصرف الأجنبي للدولة كما أن ضعف قواعد الحوكمة، والممارسات غير السليمة والتي قد تسهل من احتمال حدوث الممارسات الاحتيالية، يؤدي أيضاً إلى عدم وجود استقرار مالي .

[٣]عوامل خارجية

ومن العوامل التي تساهم في عدم تحقيق الاستقرار المالي العوامل الخارجية والتي تتمثل في بنية الاسواق المالية الدولية وتعارض السياسات المالية والنقدية فيما بينها واختلاف سعر الصرف وعدم اليقين في اسواق المال التي تقدم التمويل قصير الاجل خاصة في مجال الاوراق المالية وضعف الانضباط الائتماني فيها .[1]

(1) Wray (l.) "FINANCIAL INSTABILITY "Senior Research Associate, Center for Full Employment and Price Stability, " University , of Missouri-Kansas City ,2018, P4. , Available at,
=

ثانياً الارتباط بين الشمول المالي وتحقيق الاستقرار المالي : (١).

يساهم الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي من خلال العديد من النواحي نوجزها في الأتي:

- **زيادة حجم المدخرات وخاصة الصغيرة يؤدي غلي توسيع قاعدة الودائع وترفع من معدلات الإستقرار وبالتالي يقلل من اعتماد المصارف علي التمويل غير الأساسي مما يقلل من المخاطر الدورية.**
- **التنوع في الموجودات المصرفية يقلل من المخاطر الإجمالية لمحافظ البنوك الإقراضية نتيجة انخفاض الأهمية النسبية لكل مقترض ضمن المحفظة ويقلل من التقلبات مما يساهم في خفض مخاطر النظام المالي .**
- **يساهم الشمول المالي في تحسين كفاءة انتقال أثار السياسة النقدية وهومايعد أحد العناصر الإيجابية المؤثرة في الاستقرار المالي.**
- **يساهم الشمول المالي في تحسين مستوي المعيشة خصوصاً للفقراء من خلال إحداث تنمية مالية تدعم الاستقرار الإجتماعي والسياسي والمالي وتحسين الوساطة بين الودائع والاستثمارات وزيادة نصيب القطاع المالي الرسمي علي حساب القطاع غير الرسمي .**

=

https://www.researchgate.net/publication/251239027_Financial_Instability

(١) د . هيام سالم زيدان " الشمول المالي واثرة علي الإستقرار المالي والاقتصادي في مصر " ، المجلة العلمية للتجارة والتمويل ، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الثالث ، بكلية التجارة جامعة طنطا ، المجلد الثاني ، ابريل ٢٠١٩ ، ص ١٩٤

- يساهم الشمول المالي أيضا في تحقيق الاستقرار المالي عن طريق توفير مصدر مستقر للتمويل من خلال المدخرات الصغيرة في وقت الازمات في حالة نفاذ المصادر الاخري او صعوبة الحصول عليهاأي خلق نظام أكثر فاعلية للتوسط بين المدخريين المحليين والمستثمريين مما يؤكد تحقيق الاستقرار المالي

وإذاكان الشمول المالي يساهم في تحقيق الإستقرار المالي فإن الاستقرار المالي ايضا يدعم الشمول المالي من خلال تعزيز ثقة المستهلك في القطاع المالي ككل مما يجعلة أكثر انضماماً الي القطاع المالي هذا من ناحية ومن ناحية أخري نجد أن الاستقرار المالي يؤثر علي العديد من العوامل كالتضخم وأسعار العائد بما ينعكس أيجاباً علي خفض الاسعار والخدمات وبالتالي إتاحة الخدمات المالية بأسعار معقولة

ثالثاً :العلاقة بين الشمول المالي و تحقيق النزاهة المالية :[1]

تؤكد المعايير الدولية علي أهمية النزاهة المالية في مكافحة غسل الاموال وتمويل الأرهاب ومكافحة الجريمة ، ويعتبر التنفيذ الخاطيء لهذة المعايير في الأسواق الناشئة عامل أساسي في استبعاد ملايين من أصحاب الدخول المنخفضة من الخدمات المالية الرسمية وذلك لامتناع البنوك عن التعامل معهم في حالة عدم اكتمال بياناتهم وبالتالي اللجوء للخدمات المالية غير الرسمية مما يؤثر علي التقدم الاجتماعي والاقتصادي ويصعب تنفيذ النزاهة المالية بسبب عدم القدرة علي تتبع حركة الأموال .

ولإيضاح العلاقة بين الشمول المالي والنزاهة المالية ينبغي الإشارة إلي مايلي :

- تقديم الخدمات المالية غير الرسمية خاصة في الدول الأقل تقدما من خلال مؤسسات التمويل متناهي الصغر، مقرضي الأموال، أو الأطراف العاملة في مجال

(1) د . هيام سالم زيدان " الشمول المالي واثرة علي الإستقرار المالي والاقتصادي في مصر " ، المرجع السابق ص ١٩٧

تحويل الأموال بصورة غير رسمية، أو جمعيات التمويل غير المسجلة وغيرها. وتتضمن قبول الودائع من العملاء، وتقديم القروض الاستهلاكية، وتحويل الأموال في القطاع المالي الرسمي وغير الرسمي وفي الغالب، يفضل أصحاب الدخول المنخفضة استخدام الخدمات المالية غير الرسمية نظرالإمكانية الحصول عليها بصورة أكثر راحة من حيث المكان والتواجد، ووجود علاقات قوية مع هذه الجهات ودراية بخدماتها، وغالباً ما تكون اشتراطات إثبات الهوية أقل .

- أوجه القصور في البنية الأساسية لتحديد هوية العملاء والتحقق منها فمن الممكن ان تؤثر القدرات الحكومية للرقابة علي عملية مكافحة غسيل الأموال ومحاربة تمويل الأرهاب علي السياسة الخاصة بالشمول المالي حيث تتجهة الجهات الرقابية إلي الرقابة والإشراف علي المؤسسات الكبيرة دون أن تهتم بمؤسسات التمويل الصغيرة غير الرسمية وقد قامت العديد من الدول بسن قوانين مكافحة غسيل الأموال ومحاربة تمويل الإرهاب بشكل يعمل علي تشجيع كل من الشمول المالي والنزاهة المالية حيث تتبني كل دولة سياسة واضحة لتحقيق بعض الأهداف منها
- التعاون بين مقدمي الخدمات المالية من القطاع الخاص والجهات الرقابية علي المؤسسات المالية والجهات المسئولة عن وضع وتنفيذ القوانين في وضع إطار لكافحة جرائم غسيل الأموال والإرهاب وأيضاً تنفيذ متطلبات الشمول المالي .
- تقييم المخاطر مما يساعد الحكومات في تصميم أدوات رقابة تتناسب مع حجم المخاطر الخاصة بغسيل الاموال ةتمويل الإرهاب
- استيفاء معايير مكافحة غسل الأموال مع وضع خطط زمنية محددة لمراحل التطبيق مع مراعاة التدرج في خطوات التنفيذ بصورة سليمة وبالنسبة للدول محدودة الموارد يتم ترتيب المخاطر وفقاً للاهمية النسبية

- تشجيع العملاء علي التعامل مع مقدمي الخدمات في القطاع الرسمي للاستفادة من الحماية ضد المخاطر وتتضمن السياسات والادوات التي تشجع الشمول المالي ومكافحة غسيل الاموال والارهاب - تيسير إإجراءات التسجيل – والترخيص لمقدمي الخدمات المالية في القطاع غير الرسمي – الحد من المميزات المتاحة لإستخدام القنوات غير الرسمية – تشجيع مقدمي الخدمات المالية الجدد كالخدمات المصرفية باستخدام الهاتف المحمول واستخدام وكلاء غير مصرفيين [١]

رابعاً : الشمول المالي والحماية المالية للمستهلك

تشكل الحماية المالية للمستهلك أحد الركائز الأساسية التي يقوم عليهل الشمول المالي مكملاً لجانبي العرض والطلب ، فتحقيق الشمول المالي يتطلب تركيز العمل علي جانب العرض الذي يتمثل في المنتجات والخدمات المالية المناسبة للافراد وجانب الطلب المتكثل في زيادة الوعي والتثقيف المالي لكل فئات المجتمع ، فالحماية المالية للمستهلك تعمل علي خلق التوازن في العلاقة بين مقدمي الخدمات المالية والمستهلكين . وبناء علي ماتقدم يمكن القول بأن توفير الحماية المالية للمستهلك يمكن أن يساهم في تحقيق الاستقرار المالي و في تعميق مفهوم الشمول المالي وذلك من خلال العديد من الإجراءات نذكر منها مايلي[٢] .

- الممارسات السوقية العادلة والمساواة في المعاملة

يجب على مقدمي الخدمات المالية والوسطاء مراعاة تقديم معاملات عادلة للمستهلكين دون ممارسة أي ضغوط للتأثير عليهم، كما يجب على مقدمي الخدمات

(١) عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي " العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي "، صندوق النقد العربي ، ٢٠١٥ ، ص ٣٤

(٢) المعهد المصرفي المصري " الحماية المالية للمستهلك ، العدد ٢٨ ، ٢٠١٩

المالية التأكد من أن طرق ترويج المنتجات ليست مضللة أو صعبة الفهم، وشروط العقد واضحة للمستهلكين. كما يجب على مقدمي الخدمات المالية تيسير حصول العملاء على الخدمات المالية، على أن يقوموا بمعاملة جميع العملاء بما فيهم الفقراء الذين قد لا ينظر إليهم على أنهم "عملاء مدرة للدخل باحترام ومساواة .

- الإفصاح

لتحقيق الاستقرارالمالي وتحقيق الشمول المالي لابد من تحقيق المكاشفة والإفصاح الكامل بجميع المعلومات ذات الصلة للمستهلكين باستخدام لغة سهلة الفهم، بما في ذلك أسعار العائد الفعلية وشروط القروض. ولتحسين الشفافية، قد تقوم الجهة الرقابية أو المؤسسة المالية بنشر قائمة بأسعار الخدمات المالية في الصحف أو غيرها من وسائل النشر.

- الإنصاف

- :يتعين وضع آليات لمتابعة شكاوى المستهلكين وضمان وصولها إلى مقدمي الخدمة المالية والجهات الرقابية. لذلك يجب أن يتم إنشاء نظام يضع المسئولية الأولية لحل النزاع على عاتق مقدمي الخدمة المالية،ويليها الرقابة من قبل طرف ثالث مستقل بما يعزز الثقة في النظام القائم
- التثقيف المالي للمستهلك

يتعين تثقيف المستهلكين ماليا وتوعيتهم لتحقيق التوازن بين المعلومات المتاحة لدى المستهلكين ومقدمي الخدمات المالية. وبالأخص للعملاء الجدد حيث يتعين مراعاة قلة خبرتهم في استخدام الخدمات المالية، لمساعدتهم على إدراك حقوقهم ومسؤولياتهم وقد يتم تثقيف المستهلك ماليا من قبل الهيئات الحكومية والجمعيات

الاستهلاكية، وفي أغلب الأحيان يتم توفير برامج توعية للمستهلك من خلال حملات التوعية العامة

- تقديم المشورة الائتمانية:

في حالة زيادة المديونية، فإن خدمات المشورة الائتمانية تكون فعالة في تقديم المساعدة للعملاء غير القادرين على الوفاء بالتزاماتهم المالية. حيث تقوم تلك الهيئات بمساعدة العملاء على إدارة مواردهم من خلال تثقيفهم ماليا،وتقديم المشورة، مع وضع خطط لإدارة الديون والتفاوض مع الدائنين لمحاولة تخفيض الأقساط المستحقة عليهم عن طريق تخفيض أسعار العائد وتيسير شروط السداد ومدها لفترة أطول، حتى يتسنى للعملاء الوفاء بالتزاماتهم المالية

الفصل الثالث

الشمول المالي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة

يمثل الشمول المالي بعداً مهماً في استراتيجية التنمية الشاملة والمستدامة لما له من أثر في تحسين فرص النمو والاستقرار المالي والاجتماعي ،وقد تبنت العديد من الكيانات الاقتصادية الدولية الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (كمجموعة العشرين والبنك الدولي) ، وذلك لدورة الفعال في محاربة الفقر والبطالة و الاهتمام بمحدودي الدخل، وبفئات محددة من المجتمع مثل المرأة والشباب، إلى جانب التركيز على دعم وصول المشروعات الصغيرة و متناهية الصغر والمتوسطة للخدمات المالية ودمجها بالقطاع المالي الرسمي.

ويمكن القول بأن الشمول المالي يساهم في تحسين المستوي المعيشي للأفراد كمايساهم في تحسين نوعية حياتهم وتحقيق الرفاهة المأمولة ، ويظهر ذلك جليا في شتي مجالات الحياة فنجدة يظهر بوضوح في الخيارات التي تملكها المراة عند امتلاكها لحساب مصرفي يمكن استخدامة في الإستثمارفي الأعمال التجارية او استخدام عوائد تلك الأموال في الأعمال المنزلية كما يظهر جليا في النطاق العائلي في حفظ وتلقي التحويلات المالية من عوائل الاسر الموجودة بالخارج ، ومن ناحية أخري يساهم الشمول المالي في تحسين نوعية المعاملات من خلال الابتعاد عن المعاملات النقدية

والاتجاة نحو استخدام المدفوعات الرقمية خاصة في الأجور والمعاشات التقاعدية مما يمكن الحكومة من خفض التكاليف والاتجاة الي الرقمنة *والاقتصاد الرقمي .[1]

وسوف نوضح هذا الفصل من خلال مبحثين يتناول المبحث الاول ماهية التنمية المستدامة مفهومها وخصائصها واهدافها ويتناول المبحث الثاني علاقة الارتباط بين الشمول المالي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وذلك علي النحو التالي :

المبحث الأول : ماهية التنمية المستدامة

ظهر مصطلح "التنمية المستدامة" Sustainable Development (SD)، علي الساحة الدولية بداية من مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية الذي عقد في استكهولم ١٩٧٢م كأول تجمع دولي لمناقشة الاستدامة علي نطاق عالمي، ثم نوقش مفهوم التنمية المستدامة في برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) ١٩٨٠م، وفي عام ١٩٨٣م ناقشت الأمم المتحدة من خلال اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية (WCED) برئاسة رئيس وزراء النرويج مناقشة التدهور السريع للبيئة والموارد الطبيعية وأثر ذلك علي النواحي الاقتصادية والاجتماعية.

ثم جاءت قمة ريو دي جانيرو في عام (١٩٩٢م) والتي وضعت أسس إضفاء الطابع المؤسسي العالمي للتنمية المستدامة، ثم مؤتمرJ القمة العالمي للتنمية

* ,وكما ذهب د/ عبد الرحمن الحميدي رئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي أن الخدمات المالية الرقمية من شأنها أن تسهم بشكل مباشر أو غير مباشر في تحقيق ١١ هدفاً من أصل ١٧ هدفاً في خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ التي تعتمدها الأمم المتحدة

(1) Leora(K.)" The Link Between Financial Inclusion & Sustainable Development" ، Lead Economist Development Research Group, The World Bank ،.٢٠١٧p.2, Available at: https://www.un.org/esa/ffd/ffdforum/wp-content/uploads/sites/3/2017/05/RT-B-Klapper.pdf

المستدامة في جوهانسبرغ في عام (٢٠٠٢م) الذي اظهر تحولاً كبيراً في مفهوم التنمية المستدامة بعيداً عن القضايا البيئية والاتجاه نحو التنمية الاجتماعية والاقتصادية وهذا التحول كان مدفوعاً من احتياجات الدول النامية.[1]

وبناءً عليه تحول مفهوم التنمية المستدامة من مجرد موضوع يتم مناقشته في المحافل الدولية إلي مبدأ توجيهي يتمتع بتأييد واسع النطاق من قبل المؤسسات والحكومات ومنظمات المجتمع المدني، وكذلك تم دمجه ضمن جدول إعمال المنظمات الدولية البارزة مثل البنك الدولي الذي أكد التزامه بالعولمة المستدامة، أي تقرير النمو مع العناية بالبيئة،

وكذلك صندوق النقد الدولي الذي أكد التزامه بالنمو الاقتصادي المستدام ومنظمة التجارة العالمية(World Trade Organization (WTO التي تسعي إلي المساهمة في التنمية المستدامة من خلال السعي لفتح الحدود وإزالة الحواجز أمام التجارة.وسوف نلقي الضوء أولاً علي مفهوم التنمية المستدامة وابعادها ثم نشير الي خصاءصها وأهدافها وذلك علي النحو التالي :

أولاً : مفهوم التنمية المستدامة وأهميتها :

- مفهوم التنمية المستدامة :

تعددت التعريفات التي تناولت بالشرح مفهوم التنمية المستدامة ، وعلي اية حال فقد ورد مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة

(1) Drexhage (J.) & et-al, "Sustainable Development: From Brundtland to Rio 2012", ibid, p. 7.

والتنمية عام ١٩٨٧ وتم تعريفها بأنها " تلك التنمية التي تلبي حاجات الأجيال الحاضرة دون المساومة علي قدرة الأجيال المقبلة في تلبية احتياجاتهم "

وفي عام ١٩٨٩ عرفها (Barbier) "بأنها انشاء نظام اجتماعي واقتصادي يضمن تحقيق زيادة في الدخل الحقيقي وتحسين مستوي التعليم وتحسين مستوي الصحة والسكان "(١)

كما عرفها (Robert Slow)"انها عدم الإضرار بالطاقة الإنتاجية للأجيال السابقة "

وعرفها روبرت بريسكوت(Robert Prescott) بانها طريقة جديدة للحياة تجمع بين مستوي عالي من الرفاة البشرية ونظام بيئي يدعم ذلك مع الحفاظ علي مبدأ الانصاف بين الاجيال الحاضرة والمستقبلية. والعنصر الهام الذي تشير إليه مختلف تعريفات التنمية المستدامة هو عنصر الإنصاف أو العدالة. فهناك نوعان من الإنصاف هما إنصاف الأجيال البشرية التي لم تولد بعد، وهي التي لا تؤخذ مصالحها في الاعتبار عند وضع التحليلات الاقتصادية و لا تراعي قوى السوق المتوحشة في هذه المصالح. أما الإنصاف الثاني فيتعلق بمن يعيشون اليوم والذين لا يجدون فرصا متساوية للحصول على الموارد الطبيعية أو على "الخيرات" الاجتماعية والاقتصادية

وبناءً علي ما تقدم يمكن تعريف التنمية المستدامة بأنها هي* "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة علي تلبية احتياجاتها

(1) Emas,(R.)" The Concept of Sustainable Development: Definition and Defining Principles", Florida International University, Brief for GSDR2015,P.1, , Available at: https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/5839GSDR%202015_SD_concept_definiton_rev.pdf

الخاصة"، وبالمعني الواسع لهذا التعريف يتضح أن التنمية المستدامة تتضمن المساواة داخل الدول وفيما بينها وعبر الأجيال، وهذه المساواة بين الأجيال في الحفاظ علي الموارد هو ما يميز التنمية المستدامة عن السياسة البيئية التقليدية[١]

- أهمية التنمية المستدامة :[٢]

وللتنمية المستدامة أهمية بالغة لكونها تنطلق من مبدأ أن البشر مركز اهتمامها حيث تستجيب لاحتياجات الجيل الحالي دون المساس باحتياجات الأجيال القادمة ويمكن تلخيص أهمية التنمية المستدامة من خلال العناصر الأتية :

- تساهم التنمية المستدامة في تحديد الخيارات ووضع الإستراتيجيات ورسم السياسة التنموية برؤية مستقبلية أكثر توازناً وعدلاً .
- تساعد التنمية المستدامة علي تحليل الأوضاع السياسية والاقتصادية والأجتماعية والإدارية برؤية شاملة تمكنها من التعامل مع المستجدات التي تطرأ عبر الزمن .

(١) أيمن عبد السلام إبراهيم، "الطاقة النووية ودورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة "، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، ٢٠١٥، ص٥٣، أنظر/ OECD & NEA : "Nuclear energy and sustainable development', 7 May 2010, p. 1, Available at; nuclear.htmhttp://www.nea.fr/sd/

(2) Dogaru(L.) "The importance of environmental protection and sustainable development", 3rd World Conference on Learning, Teaching and Educational Leadership (WCLTA-2015) „Petru Maior" University,,2015,p.2 , Available at: https://www.researchgate.net/publication/273852254_The_Importance_of_Environm

- كما تساهم التنمية المستدامة في توحيد جهود القطاعات الحكومية والخاصة حول الأهداف والبرامج التي تساهم في تلبية متطلبات المجتمع الحالية والمستقبلية .
- توفر التنمية المستدامة فرص المشاركة في تبادل الخبرات والمهارات وتفعيل التدريب والتعلم والتوعية لتحفيز الإبتكار والإبداع .
- كما يمكن للتنمية المستدامة أن تساهم في عدم استنزاف الموارد الطبيعية وتلوثها والحفاظ علي المحيط الحيوي للبيئة وتحسين نوعية حياة الأجيال الحالية والمستقبلية

(ثانياً) أبعاد التنمية المستدامة:(١)

تتطلب التنمية المستدامة وجود تكامل وتفاعل بين كل من الأهداف البيئية والاقتصادية والاجتماعية ولا يمكن النظر إلي أى من هذه المكونات بشكل منفصل، فلابد أن تكون النظرة التحليلية إليهم متكاملة معاً ـ فاستمرار مستوى لائق للبشرية والمجتمعات المعاصرة يعتمد في نهاية المطاف علي الكفاءة في إدارة الموارد الطبيعية وحماية التراث الثقافي والاجتماعي ناءً عليه يمكن القول بأن للتنمية المستدامة مفهوم متعدد الأبعاد يرتكز علي ثلاث أسس رئيسية هي:(٢)

---

(1) Cutter (A.) & et-al, "Achieving a better balance between the economic, social and environmental dimensions", A STUDY COMMISSIONED BY THE GERMAN COUNCIL FOR SUSTAINABLE DEVELOPMENT, 2014, p. 4, Available at:
http://www.stakeholderforum.org/fileadmin/files/Balancing%20the%20dimensions%20in%20the%20SDGs%20FINAL.pdf

(2) Jonathan (M.), "Basic Principles of Sustainable Development", Tufts University, USA, 2000, p. 6, Available at:,
=

(١) الجانب الاقتصادي: حيث يجب أن يتميز النظام الاقتصادي بالاستدامة أى أن يكون قادراً علي إنتاج السلع والخدمات علي أساس مستدام للحفاظ علي مستويات الإنتاج والاستهلاك للأجيال الحالية والمستقبلية على حدٍ سواء.

(٢) الجانب الاجتماعي: ويكون النظام مستدام اجتماعياً بتحقيق العدالة في التوزيع وتوفير الخدمات الاجتماعية بما في ذلك الصحة والتعليم والمساواة بين الجنسين والمساءلة والمشاركة.

(٣) الجانب البيئي: ويكون النظام مستداماً بيئياً بالحفاظ علي قاعدة الموارد وتجنب الإفراط في استغلال الموارد غير المتجددة إلا بالقدر الذي يتم فيه الاستثمار في بدائل مناسبة.

ويري بعض الباحثين أمثال بورتر (Porter) وفان دير ليندة (Van der Linde) أن الحفاظ علي البيئة يعزز من القدرة التنافسية ويعمل علي خفض مخلفات الإنتاج وتحفيز السوق وارتفاع قيمة الموارد الطبيعية، وتلعب الإدارة هنا دور فعال للحفاظ علي الموارد الطبيعية للأجيال المستقبلية من خلال وضع الأطر الإدارية والقانونية لحماية البيئة ودمج الاعتبارات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية في جميع جوانب صنع القرار، وهذا الارتباط بين تلك الأبعاد الثلاثة هو أساس التنمية المستدامة.(١)

=

http://ase.tufts.edu/gdae/publications/working_papers/sustainable development.pdf

(1) Emas (R.), "The Concept of Sustainable Development : Definition and Defining Principles", Florida International University, 2015, pp. 3 - 4, Available at:

https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/5839GSDR%202015_SD_concept_definiton_rev.pdf

والجدير بالذكر، قامت مصر بوضع رؤية مستقبلية لتعزيز أهداف التنمية المستدامة اطلق عليها مصر ٢٠-٣٠ تتضمن العديد من المحاور منها التزام الحكومة باستمرار دعم اقتصاد سوق منضبط يتميز باستقرار أوضاع الاقتصاد الكلي، وقادر على تحقيق نمو شامل ومستدام، ويتميز بالتنافسية والتنوع والاعتماد على المعرفة ويدعم ريادة القطاع الخاص، وقادر على تعظيم القيمة المضافة وتوليد فرص عمل جديدة.. ويوضح الشكل رقم () موقع التنمية المستدامة بين اعتبارات التنمية المختلفة.

الشكل (٣): موقع التنمية المستدامة بين اعتبارات التنمية المختلفة.

المصدر: أبو بكر مصطفي بعيرة، "لا تنمية مستدامة بدون إدارة قوامة"، مؤتمر التنمية المستدامة ليبيا، ٢٠١١م، ص٦، علي الرابط التالي:

http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2011/09/La-Tanmia-Baraira2.pd

ويضيف بعض الباحثين بُعد أخر للتنمية المستدامة ألا وهو البعد التقني ،ففي السنوات الأخيرة لعبت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دورًا كبيرًا في تعزيز مفهوم التنمية المستدامة، حيث عززت من أنشطة البحث والتطوير لتحسين أداء المؤسسات الخاصة، وأدت لاستحداث أنماط مؤسسية جديدة تشمل مدن وحاضنات التكنولوجيا، وحفزت النمو الاقتصادي، وولدت فرص عمل جديدة وساهمت في تقليص الفقر،

ووضع الخطط والبرامج التي تهدف إلى تحويل المجتمع إلى مجتمع معلوماتي، والعمل على تحقيق أهداف عالمية كالأهداف الإنمائية للألفية

ثالثاً : خصائص التنمية المستدامة : [١]

تتميز التنمية المستدامة بالعديد من الخصائص التي تميزها عن العديد من المسميات التي تحوي معني التنمية فتتميز بالخصائص الأتية :

- هي تنمية يعتبر البعد الزمني هو الأساس فيها، فهي تنمية طويلة المدى بالضرورة، تعتمد على تقدير إمكانات الحاضر، ويتم التخطيط لها لأطول فترة زمنية مستقبلية يمكن خلالها التنبؤ بالمتغيرات كما أنها تقوم بتنمية تتجاوز معدلات النمو السكاني، حتى لا يعاني المجتمع من عجز، أو يلجأ إلى العوز، ويأخذ الفرد نصيبه من الناتج القومي، أو ما يسمى التنمية المستدامة للنمو الاقتصادي، وتتطلب ضرورة انخفاض معدلات استهلاك الموارد الطبيعية المتاحة لصالح ارتفاع معدلات النمو في جوانب أخرى كالصناعة والزراعة والتجارة .
- هي تنمية ترعى تلبية الاحتياجات الحالية، وأيضاً احتياجات الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية للمجال الحيوي لكوكب الأرض، فهي تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية سواء عناصره ومركباته الأساسية كالهواء، والماء مثلا، أو العمليات الحيوية في المحيط الحيوي كالغازات مثلاً، لذلك فهي تنمية تشترط عدم استنزاف قاعدة الموارد الطبيعية في المحيط الحيوي، كما

---

(١) د . مصطفي عطية جمعة " خصائص التنمية المستدامة وإستراتيجياتها " ، شبكة الالوكة الأقتصادية ، ٢٠١٦ ، ص١ ، علي الرابط التالي

https://www.alukah.net/culture/0/106505/

تشترط أيضا الحفاظ على العمليات الدورية الصغرى، والكبرى في المحيط الحيوي، والتي يتم عن طريقها انتقال الموارد والعناصر وتنقيتها بما يضمن استمرار الحياة أو ما يسمى التنمية المستدامة للموارد البيئية

- هي تنمية تضع تلبية احتياجات الأفراد في المقام الأول، فأولوياتها هي تلبية الحاجات الأساسية والضرورية من الغذاء والملبس والتعليم والخدمات الصحية، وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياة البشر المادية والاجتماعية أو ما يسمى بالتنمية المستدامة للنمو الاجتماعي .

- هي تنمية متكاملة تقوم على التنسيق بين سلبيات استخدام الموارد، واتجاهات الاستثمارات والاختيار التكنولوجي، ويجعلها تعمل جميعها بانسجام داخل المنظومة البيئية بما يحافظ عليها ويحقق التنمية المتواصلة المنشودة .

رابعاً أهداف التنمية المستدامة :[1]

اعتمدت قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٥ جدول أعمال ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة يشتمل علي ١٧ هدف للتنمية المستدامة والتي تترابط مع بعضها لتغطية مجموعة واسعة من القضايا الإجتماعية والاقتصادية مما يساهم في في القضاء علي الفقر والجوع وتحسين الصحة والتعليم وحماية البيئة وبالجملة تحسين نوعية الحياة وتتمثل الأهداف السابعة عشر للتنية المستدامة فيما يلي :

(1) UNITED NATIONS" TRANSFORMING OUR WORLD:THE 2030 AGENDA FOR SUSTAINABLE DEVELOPMENT٢٠١٥ ", Available at: https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/21252030 Agenda for S

الهدف الأول : - القضاء علي الفقر في كل مكان وبجميع أشكالة

الهدف الثاني :- القضاء علي الجوع وتوفير الأمن الغذائي وتعزيز الزراعة المستدامة

الهدف الثالث :-ضمان تحقيق الصحة والرفاهة للجميع بمختلف الأعمار

الهدف الرابع : ضمان تحقيق التعليم الجيد للجميع وتعزيز فرص التعلم مدي الحياة

الهدف الخامس :- تحقيق المساواة بين الجنسين وخلق فرص متساوية

الهدف السادس:- ضمان توفير المياة النظيفة وخدمات الصرف الصحي للجميع

الهدف السابع :- ضمان طاقة نظيفة بأسعار معقولة

الهدف الثامن :- توفير العمل اللائق وتعزيز النمو الاقتصادي

الهدف التاسع:- تطوير الصناعة والابتكار والبنية التحتية

الهدف العاشر:- الحد من أوجة عدم المساواة

الهدف الحادي عشر : جعل المدن والمجتمعات المحلية مستدامة وامنة للجميع

الهدف الثاني عشر :ضمان وجود انماط انتاج واستهلاك مستدامة

الهدف الثالث عشر :- تحقيق استقرار المناخ ومكافحة التغير المناخي

الهدف الرابع عشر :- حفظ نوعية الحياة تحت الماء

الهدف الخامس عشر :- حماية النظم الايكلوجية البرية وترميمها

الهدف السادس عشر:- تحقيق السلام والعدل للجميع

الهدف السابع عشر : تحقيق عقود الشراكة لتحقيق التنمية المستدامة

وتـأتي هـذة الاهـداف اسـتكمالاً لإنجـازات الأهـداف الإنمائيـة للألفيـة لمعالجـة الأسـباب الجذريـة للفقـر واسـتهداف التطلعـات العالميـة نحـو السـلام العـادل والرفاهـة وتحقيق الرخـاء حيث تتضمن مجموعـة طموحـة وواسعة النطـاق من الاهداف البيئيـة والإجتماعية والإقتصادية العالمية التي تضمن الإنتقال الي مستقبل أكثر رفاهة وقدرة علي البقاء .ويوضح الشكل رقم (٤) اهداف التنمية المستدامة

الشكل رقم (٤) أهداف التنمية المستدامة

المصدر : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي علي الرابط التالي

https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/sustainable-development-goals.html

المبحث الثاني

دور الشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

انصرفت الادبيات المالية الدولية في السنوات الاخيرة الى ادوات ومفاهيم جديدة مؤازرة للتنمية المستدامة عبر أعادة تقييم فاعلية النظام المالي ، وبيان قدرته في توفير المداخل المناسبة للاشخاص الطبيعية والاشخاص المعنوية في قطاع الاعمال لبلوغ الخدمات المالية بكفاءة عالية وبمختلف اشكالها سواء أكانت منتجات مصرفية ام توافر قدرات على بلوغ الائتمان المصرفي ، وبطريقة أكثر استمرارية واقل خطراً.وبهذا اتفق العالم على تسمية تلك المداخل بالشمول المالي Financial inclusion

وعلي الرغم من أن الأهداف السبعة عشر للتمية المستدامة والسابق ايضاحاها في المبحث الأول لا تتضمن تصريحاً واضحاً حول علاقاتها بالشمول المالي ، إلا أن الشمول المالي يمثل المكون الرئيسي لتحقيق معظم هذة الأهداف حيث يساهم الشمول المالي في الحد من الفقر والجوع وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستقرار المالي كما يساعد في رفع مستويات كل من الصحة والتعليم كا يقلل التفاوت بين الجنسين ويشجع علي تحول الاقتصاد غير الرسمي الي الاقتصاد الرسمي ممايساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي ويمكن تفصيل ذلك علي النحو التالي :

أولاً : الشمول المالي وتخفيف حدة الفقر: [1]

على الرغم من أن النهج المختارة والتقليدية لمعالجة الفقر مفيدة وضرورية ، إلا أنها ليست كافية لمواجهة هذا التحدي.ونجد أن الشمول المالي (FI) يقدم حلولاً إضافية ومكملة للتخفيف من حدة الفقر ، فهناك علاقة واضحة بين الشمول المالي والتخفيف من حدة الفقر .

فيعمل الشمول المالي علي التخفيف من حدة الفقر من خلال تجميع المدخرات الصغيرة من فئات محدودي الدخل والوصول للمستبعدين مالياً وادماجهم في النظام المالي الرسمي ممايترتب علية توفير التمويل اللازم للمشروعات الإستثمارية بتكلفة معقولة الأمرالذي ينعكس عي تخفيف البطالة والحد من حالة الفقر والعوز التي انتشرت في العديد من الدول وخصوصاً النامية منها ،كما أن توفير خدمة الإدخار للأسر تساعد علي زيادة قدرتهم في مواجهة الصدمات المالية وتنظيم الإستهلاك وحيازة الأصول الإنتاجية والإستثمار في الراسمال البشري (التعليم والصحة) يساهم في الخروج من براثن الفقر .

فالتنمية الإقتصادية لايمكن أن تحدث وحالة الفقر لايمكن لها أن تتراجع في ظل وجود جزءكبير من المجتمع مستبعد مالياً *

---

(1) Chibba (M.)" Financial Inclusion, Poverty Reduction and the Millennium Development Goals" , Article (PDF Available) in European Journal of Development Research 21(2):213-230 · April 2009,p3-4, Available at: https://www.researchgate.net/publication/46526321_Financial_Inclusion_Poverty

*** وبتطبيق ارتباط (M-PESA) في كينيا وهوتطبيق خاص بالنظام المصرفي الكيني لتقديم الخدمات المالية وإدارة المعاملات الحسابية عبر الهاتف المحمول ترتب علية انتشال ٢ % من الأسر الكينية من براثن الفقر**

وتشير بيانات البنك الدولي أن هناك أكثر من ٧٠٠ مليون شخص يعيشون بأقل من ١,٩٠ دولاريومياً وبانعدام فرص لحصولهم علي الخدمات المالية يجعل من الصعب لهؤلاء الأشخاص إدارة حياتهم الاقتصادية ، ووفقاً لقاعدة البيانات (Findex 2015) فإن من بين ٦٧% من البالغين الأثرياء في جميع أنحاء العالم ٦٠% منهم يملكون حسابات مصرفية رسمية في حين من بين ٥٤% من البالغين الفقراء نجد أن٤٠% منهم لايمتلكون حسابات مصرفية – هذة الفجوة تعكس جيداً عدم وصول الخدمات المالية التي من شأنها أن تخلق مايسمي بدولة الفقر ،

وفي دراسة (BecK &Lai,), والتي بحثت أثرالشمول المالي في تخفيف حدة الفقر حيث قامت بتقييم أثرالشمول المالي علي تقليل معدلات الفقر من خلال طريقتين الأولي وتتمثل في تقييم العلاقة بين التنمية المالية والتغيرات في توزيع الدخل مستخدمة بيانات من ٥٢ دولة من الإقتصادات النامية والمتقدمة ، والثانية من خلال تقييم العلاقة بين التنمية المالية وتخفيف حدة الفقر مستخدمة بيانات من ٥٨ دولة أسفرت الدراسة عن أن الشمول المالي يدفع دخول الفقراء إلي النمو بوتيرة أسرع من متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي .

وفي تقرير للبنك الدولي ٢٠١١ م والذي رصد طبيعة وتطور الفقر وأسبابة في محاولة لخلق عالم أفضل خالٍ من الفقر أوضح التقرير أن الحد من الفقر وعدم المساواة يمكن تخفيضة من خلال الشمول المالي أو الدمج المالي والنمو الاقتصادي والتغيير التكنولوجي مما سيؤدي إلي زيادة إمكانات كسب الدخل وتدفقات رأس المال والوصول إلي التعليم المناسب وإزالة الحواجز الإجتماعية وهوما يشكل تغيير في سبيل عيش الفقراء .

ومن الدراسات السابقة يمكن القول بأن الشمول المالي لة دور رئيسي في زيادة دخول الأفراد من خلال توفير فرص عمل لهم مما يؤدي إلي زيادة كل من الإستهلاك والإدخار الأمر الذي يترتب علية زيادة الإستثمار في المشاريع وبالتالي زيادة الإنتاجية ، زيادة قدرة الأفراد علي تخطي الصدمات المالية زيادة قدرتهم علي الإستثمار في راس المال البشري مما يؤدي إلي الخروج من دائرة الفقر وهو أحد أهداف التنمية المستدامة .

ثانياً : الشمول المالي والحد من الجوع وتعزيز الزراعة المستدامة :[1]

القضاء علي الجوع وتوفير الأمن الغذائي وتعزيز الزراعة المستدامة هو الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة ويلعب الشمول المالي دور هام وبارز في تعزيز الإنتاج الزراعي والحد من الجوع باعتبارة الجسر الذي يربط بين الزراعة والتكنولوجيا فعن طريق مايقدمة الشمول المالي من تجميع المدخرات الصغيرة واتاحة الخدمات المالية لجميع الفئات وخصوصا المهمشة يمكن أن يعتبر محفز للوصول الي الموارد الإنتاجية وخصوصاً في مجال الزراعة . *

(1) Hatik(S)&et-al "Financial Inclusion Through Mobile Technology: Closing the Agricultural Gender Gap" International Institute for Sustainable Development(IISD), 10 January 2019,p.1. Available at: https://sdg.iisd.org/commentary/generation-2030/financial-inclusion-through

* وقد ساهم الشمول المالي وفق للدراسة التي أعدها (Brune et-al) في عام ٢٠١٧ في زيادة الإستثمار في القطاع الزراعي من خلال توفير خدمة التأمين ضد الفياضنات والجفاف للمزارعين وتمكنيهم من إدخار ارباحهم لاستثمارها في القطاع الزراعي ، كما ساهمت الخدمات المالية الرقمية من تسهيل عملية توزيع الأجور والتحويلات الإجتماعية والإعانات للعمالة في القطاع الزراعي ، كما دعم الشمول المالي خدمات الإرشاد الزراعي .

فالزراعة لاتساهم فقط في تحقيق التنمية الاقتصادية بل هي أمر محوري لتحقيق الامن الغذائي ومنع الجوع وسوء التغذية ، وعلي الرغم من كونها لبنة أساسية في التنمية العالمية إلا أنها تواجة واحدة من أكبر العقبات ألاوهي وصول الخدمات المالية للمجتمع الزراعي ، حيث لايستطيع قطاع التمويل التقليدي أن يفي بتقديم الخدمات المالية في المجال الزراعي بشكل كامل ومن هنا يبرز دور الشمول المالي في تقديم الخدمات المالية لهذا القطاع الحيوي .

وتبرز أهمية الشمول المالي في تعزيز الإنتاج الزراعي خصوصا عند النساء في هذا المجتمع واللاتي يمثلن ٤٣% من القوي العاملة في القطاع الزراعي في البلدان النامية واللاتي تعانين من صعوبة الوصول الي الخدمات المالية التي تساهم في تعزيز الانتاج الزراعي وتطويرة ومن هنا يأتي دور الشمول المالي لتوفير التمويل اللازم لتطوير وتحسين الإنتاج الزراعي والحد من الجوع وتعزيز النمو الاقتصادي وبناء علي دراسة أعدها (R0binson) والتي استخلص منها أن توفير التمويل اللازم للنساء في المجتمعات النامية واللاتي يمثلن ٤٣% من من القوي العاملة الزراعية من شأنة زيادة الإنتاج الزراعي بنسبة من ٢٠- ٣٠ % وتخفيض مستويات الجوع العالمية من ١٢- ١٧ % .

ومن ناحية أخري يساهم الشمول المالي في تعزيز الزراعة والحد من الجوع من خلال تكنولوجيا الهاتف المحمول في توسيع دائرة تبادل المعرفة الزراعية كما هو متبع في المملكة المتحدة فيما يسمي بتطبيق (DIGI FARM) والذي يتيح لصغار المزارعين الوصول لأحدث المعلومات عن تكنولوجيا الزراعة في شكل دروس خاصة عن محاصيلهم والموقع الجغرافي ومايتناسب معة من زراعات والدورات الزراعية الملائمة لتحسين الإنتاج والوصول إلي الاسواق والتامين وخلافة من المعلومات

اللازمة التي تساعد في رفع انتاجية الأرض وتخفيض مستويات الجوع وتعزيز الزراعة المستدامة مما يمثل أحد أهداف التنمية المستدامة .

ثالثاً : الشمول المالي وتحسين الصحة والرفاهة للمجتمع :(١)

هناك علاقة واضحة بين الفقر واعتلال الصحة فكلاهما يرتبط بالأخر ارتباط المقدمة بالنتيجة ، وللإدماج المالي اومايسمي بالشمول المالي دور هام وبارز في تحسين الصحة وتحقيق رفاهة المجتمع وذلك من خلال تقديم خدمة الأدخار والتامين للفئات المهمشة او المستبعدة مالياً . والتي يمكن لها أن تساعد الأفراد في إدارة نفقاتهم الطبية سواء المخطط لها أوغير المخطط لها . وكما ذهب (Klpper) أن توفير التمويل وكفاية النظام التكنولوجي شرطين ضرورين لتحقيق مكاسب صحية ، وتقديم خدمة صحية متميزة ، وهذا مايحققة الشمول المالي من خلال تقديم خدمة الإدخار والتغطية المصرفية لتلك الفئات

ففي دراسة ل (R0binson& Dupas) والتي أجريت في كينيا والتي إنتهت إلي أن توفير الحسابات الإدخارية للمواطنيين مكنهم من تغطية نفقاتهم الطبية بنسبة ٦٦% ، مع تنامي الوعي لدي المواطنيين لتخصيص جزء من دخولهم لمواجهة الحالات الطبية الطارئة .

كما أن الشمول المالي يلعب دوراً أكثر أهمية في تحسين مستويات الصحة في الأونة الأخيرة ، لوجود فجوة في تقديم الخدمة الصحية للمواطنين ، هذة الفجوة اخذة

(1) Dube (L.)&et-al "Health benefits of financial inclusion " , Scottish Poverty Information Unit, College of Law and Social Sciences Glasgow Caledonian University, 2010, p.12, . Available at: https://www.gcu.ac.uk/media/gcalwebv2/theuniversity/centresprojects/spiu/Health Benefits of FI final report pdf.pd

في الإتساع نظرا لعدم المساواة في تقديم الخدمة الصحية ، ووجود عدد غير قليل من المواطنين خارج الضمان الصحي الشامل ، وهنا يمكن القول بأن وجود وعاء ادخاري وتغطية مصرفية تستطيع أن تؤمن الاحتياج الصحي وتحسن من نوعية الحياة .

ومن ناحية أخري فإن الشمول المالي وعن طريق زيادة حسابات الإدخار للفئات المهمشة والمستبعدة ماليا وتجميع تلك المدخرات من شأنة أن يسمح للجهات المانحة أن توفر التمويل الخاص بالاستثمار في القطاع الصحي ، مما ينعكس علي كفاءة تقديم الخدمات الصحية .

وبناء علي ماتقدم يمكن القول بأن الشمول المالي يعمل علي زيادة الإدخار ممايؤمن توفير التمويل اللازم للرعاية الصحية ويؤدي إلي زيادة الرفاهية لدي الأفراد وهومايدعم تحقيق الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة .

رابعاً : الشمول المالي وتعزيز جودة التعليم(١)

التعليم هو المفتاح لحياة أفضل ومع ذلك يعتبر من اكبر النفقات ومصدر ضغط كبير علي دخل الأسر سواء في البلدان النامية أو المتقدمة علي حد سواء ، سواء في مرحلة التعليم المجاني أوالإلزامي أوفي المراحل الأخري للتعليم والتي لاتعتبر مجانية في اغلب الدول .

يساهم الشمول المالي في عملية التنمية المستدامة من خلال دعم وتحسين جودة التعليم ، فالشمول المالي ومايستتبعة من فتح حسابات مصرفية لجميع الفئات

(1)sue (L.)&et-al "Financial inclusion, education, and financial regulation in the UK," , Worksheet , Asian Development Bank Institute,2015, pp6-7,2015,. Available at: https://www.econstor.eu/bitstream/10419/145392/1/83774041X.pdf

وخاصة الفئات المهمشة ومحدودي الدخل من شأنة تقديم خدمات مصرفية سواء إداخارية أوإقراضية بتكلفة معقولة يستطيع أصحاب تلك الحسابات تغطية نفقات التعليم.

وقد اثبتت الدراسات والتي اعدها كلٍ من Luis Sue. Lindley, Dominic أن حوالي ٧٥ مليون طفل في سن التعليم الإلزامي غير ملتحقين بالمدارس، والمعروف أن تعزيز جودة التعليم يرتبط بقدرة الأسر علي الإستثمار في فرص التعليم ، وبما أن النمو الاقتصادي يرتبط ارتباط وثيق براس المال البشري فإن وجود قصور في العملية التعليمية من شأنة أن يحد من التنمية الإقتصادية ، ويمكن للشمول المالي المالي عن طريق خدمات الإدخار التي يقدمها للأسر أن تغطي نفقات التعليم حيث أكدت دراسة للعالم الإسترالي (PRIMA) أن هناك زيادة بنسبة ٢٠% في الإنفاق علي التعليم للاسر التي تمكنت من فتح حسابات مصرفية .

كما أن خدمات القروض الصغيرة ذات الأجل القصير يساعد الأسر علي دفع نفقات التعليم كما أشارت اليها نفس الدراسة السابقة والتي تناولت عينة من مهاجري السلفادور للولايات المتحدة حيث أثبتت الدراسة أن هؤلاء المهاجرين استطاعوا عن طريق التحويل الرقمي تغطية نفقات التعليم لأسرهم مما ترتب علية تقليل نسب التسرب من التعليم وخفض معدلات عمل الأطفال .

وبناء علي ماتقدم يمكن القول بأن الشمول المالي يمكن أن يدعم قطاع التعليم من خلال مايلي :

- المساهمة والمساعدة في عملية دفع الرسوم المدرسية والتخفيف من ضغط هذة العملية خصوصاً بالنسبة للافراد الذين يعملون في أماكن بعيدة من خلال التحويلات الرقمية أو من خلال حسابات التوفير .

- سهولة حصول المعلمين علي رواتبهم من خلال خدمات الدفع الالكتروني .
- توفير حزمة من القروض لتغطية نفقات التعليم سواء ذات أجل قصير او متوسط مما يساهم في تحسين جودة التعليم الذي يساهم في تحقيق اهداف التنمية المستدامة .

خامساً: الشمول المالي و تحقيق المساواة بين الجنسين وخلق فرص متساوية :[١]

يعتبر تحقيق المساواة بين الجنسين وخلق فرص متساوية هو الهدف الخامس من اهداف تحقيق التنمية المستدامة والتي وضعتها الأمم المتحدة في عام ٢٠١٥ م ، ويعد الشمول المالي أحد المحاور الاساسية التي تساعد المراة علي المشاركة في عملية التنمية الاقتصادية .

فحسب تقرير البنك الدولي يوجد أكثر من ٤٢% من النساء علي مستوي العالم خارج نطاق النظام المالي الرسمي ، ولاشك أن المراة تمثل نصف المجتمع ويمكن لها أن تشارك في مسيرة التنمية ويتحقق هذا الهدف من خلال امتلاك النساء للحسابات البنكية وتوفير الخدمات المالية الذي يساهم في تعزيز اتاحة الفرص لديهن وتحقيق المساواة بين الجنسين ، حيث أن المرأة تمثل جزءمن الشرائح المستبعدة في حصولها علي الخدمات المالية لأنها في الغالب الاعم لاتعمل .

ويمكن للشمول المالي أن يساهم في تحقيق المساواة بين الجنسين من خلال تمكين النساء من الادخار والحصول علي القروض الصغيرة لتمويل المشاريع الخاصة

(١) د. مني محمود الأشقر " دور الشمول المالي في تحقيق أهداف التمية " ، المجلة العلمية للتجارة والتمويل ، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الثالث ، بكلية التجارة جامعة طنطا ، المجلد الاول، ابريل ٢٠١٩ ، ص٤٦٢

بهم ، كما يساعد الشمول المالي المالي المرأة للوصول الي الأسواق والحصول علي المعلومات اللازمة من خلال القنوات الرقمية كالهواتف المحمولة ، كمايساهم ايضاً في تمكين المرأة في التحكم في مواردها المالية كي تستطيع أن تلبي متطلبات حياتها

وتكتسب المدخرات الفردية والخاصة أهمية خاصة في السماح للمرأة في الاستثمار في أعمالها وزيادة دخلها وتطوير الاستقلالية المالية والاستهلاك السلس وتخفيف المخاطر ، ففي كينيا ساعدت حسابات الإدخار سيدات الأعمال هناك بالاستثمار في اعمالهن بنسبة ٥٦% ، كما أن فتح حسابات بنكية للبائعات المتجولات في كينيا أدي زيادة نفقاتهن اليومية بنسبة ٣٧% مقارنة بالبائعات اللاتي لم يحصلن علي حساب بنكي .

فإدخال عدد اكبر من النساء في زمرة مستخدمي الخدمات المالية يعود بمنافع ليس فقط علي معالجة عدم المساواة بين الجنسين وأنما يشمل أيضاً تحقيق المزيد من الاستقرار في النظام المصرفي وتعزيز النمو الاقتصادي وزيادة فاعلية السياسة النقدية والسياسة المالية

سادساً : الشمول المالي والمجال الإقتصادي : [1]

للشمول المالي دور هام في المجال الاقتصادي من عدة نواحي نلقي الضوء عليها فيما يلي :

- تطبيق الشمول المالي واستخدام الطرق المميكنة في عملية سداد المدفوعات يؤدي إلي تقليل طباعة النقود مما ينعكس علي خفض التكلفة .

(١) د. مني محمود الأشقر " دور الشمول المالي في تحقيق أهداف التمية " ، مرجع سابق ، ص ٤٥٥

- تطبيق الشمول المالي من شأنة زيادة نسبة الإدخار في المصارف الأمر الذي يؤدي بدورة إلي توفر الاموال اللازمة لعملية الإستثمار .
- زيادة عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر التي تقوم بالاقتراض *من البنوك ممايزيد من معدلات الاستثمار .
- كما يعمل الشمول المالي علي دمج الإقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي الأمر الذي يؤدى بدورة إلي زيادة موارد الدولة وخفض عجز الموازنة .
- يساهم الشمول المالي في التقليل من معدلات التهرب الضريبي عن طريق الطرق المميكنة في عملية سداد المدفوعات مما يؤدي إلي تقليل عملية التهرب الضريبي وزيادة الحصيلة الضريبية مما ينعكس اثرة علي خفض عجز الموازنة.
- تطوير هيئة البريد وجعلها تقوم بدور البنوك في العمليات المصرفية وخاصة في المناطق النائية او الريفية مما يكون لة عظيم الاثر في تخفيف الأعباء الملقاة علي كاهل المواطن وزيادة نسبة الإدخار وتوفير الموارد اللازمة للاستثمار .

سابعاً : الشمول المالي والمجال البيئي : [1]

بالاضافة الي الفوائد الاقتصادية للشمول المالي فإنة لة العديد من الفوائد من الناحية البيئية نلقي عليها الضوء كما يلي :

---

* وتجدر الإشارة هنا إلي مبادرة البنك المركزي ٢٠١٦ لتشجيع تمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية في الصغر من خلال زيادة تمويل محفظة القروض والتسهيلات الأتمانية التأكيد علي ألا يتعدي سعر الإقراض ٥ %

(1)sue (L.)&et-al "Financial inclusion, education, and financial regulation in the UK" ibd, pp3-4,

- استخدام وسائل الدفع الالكتروني والطرق المميكنة في السداد من شأنها تقليل تداول النقود والتعامل المباشر بين موظفي تقديم الخدمات المصرفية مما يؤدي إلي تقليل إنتشار الأمراض ولنا في جائحة فيرس كورونا المستجد خير شاهد .
- من ضمن شروط تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر الالتزام بالإشتراطات البيئية وكل شروط الأمن الصناعي .
- في نطاق المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر يفضل تمويل المشروعات ذات الجدوي البيئية ففي المناطق الريفية يتم مثلاً تمويل مشاريع المشاتل الزراعية -إعادة تدوير المخلفات الزراعية وتحويلها إلي علف مثل مخلفات زراعة الدرة ، مشاريع كبس قش الأرز وغيرها من المشروعات التي تعمل علي تنظيف البيئة وخفض نسب التلوث ، وفي المناطق الحضرية ايضا مثل مشروعات تدوير القمامة وفصل العناصر الصلبة عن العناصر العضوية .

ثامناً : الشمول المالي والمجال الإجتماعي :(١)

للشمول المالي دور بارز ورئيس في المجال الاجتماعي يظهر جلياً في الأتي :

- يساهم الشمول المالي في تخفيض أوجة التفاوت الاجتماعي والاقتصادي بين الطبقات من خلال توفير مصادر جديدة وكافية للتمويل وكذلك تنويع الخدمات المالية الأخري المقدمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر سيؤدي إلي خلق مزيد من فرص العمل وتقليل أوجة التفاوت الاجتماعي والاقتصادي بين الطبقات .

(١) د. جلال حسن عبد الله " دور الشمول المالي في تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة في مصر " مرجع سابق ، ص ١٦٦

- يساهم الشمول المالي في تدعيم المساواة بين الجنسين حيث يعمل علي تقليل الفجوة بين الجنسين في مجال الحصول علي التمويل مما يساهم في تمكين المرأة بشكل كبير .
- يساهم الشمول المالي في مكافحة الفساد عن طريق الفصل بين مقدمي الخدمة المصرفية ومتلقيها لاستخدام الوسائل المميكنة .

وبناء علي ماتقدم يمكن القول بأن الشمول المالي يعد بعداً اساسياً في تحقيق معظم أهداف التنمية المستدامة ، فبوصول الخدمات المالية والمصرفية الرسمية لمختلف شرائح المجتمع بصفة عامة والفقراء والمهمشين بصفة خاصة سياساعد ذلك علي مكافحة الفقر والجوع والنهوض بالعملية التعلمية وتعميم الرعاية الصحية وتعزيز مفهوم العدالة الاجتماعية وتمكين المراة وتحقيق المساواة بين الجنسين وبالجملة تحسين نوعية الحياة وتحقيق الرفاة ومن ثم تحقيق النمو المستدام .

الخاتمة والنتائج والتوصيات

يعتبر الشمول المالي في الأونة الأخيرة هو أحد محاور الرفاهية الاقتصادية والأجتماعية ، وكما يقول العديد من الاقتصاديين أن الشمول المالي ليس غاية في حد ذاتة بل وسيلة لتحقيق غاية أخري الا وهي التنمية الشاملة والمستدامة ، وقد أشارت الامم المتحدة للشمول المالي باعتبارة ذات أولوية قصوي بين اهداف التنمية المستدامة حيث يظهر الشمول المالي كمكون في العديد من الاهداف التي حددتها الامم المتحدة لتحقيق التنمية المستدامة كالقضاء علي الفقر والجوع وتحقيق الأمن الغذائي وضمان الرعاية الصحية وتحقيق المساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي للمراة وغيرها من الاهداف التي تحقق التنمية المستدامة

ولتوضيح الاثار الاقتصادية للشمول المالي ومدي مساهمتة في تحقيق التنمية المستدامة عرضنا بعون الله وتوفيقة لهذة الدراسة من خلال العرض لثلاث فصول ، يأتي الفصل الأول تحت عنوان ماهية الشمول المالي ومقوماتة واهم التحديات التي تواجهة وينقسم هذا الفصل إلي مبحثين يتناول المبحث الاول ماهية وتطور الشمول المالي واهميتة الاقتصادية ثم يأتي المبحث الثاني ليعرض ركائز ومقومات الشمول المالي واهم التحديات التي تواجهة ،

ثم عرضنا بعون الله وتوفيقة الفصل الثاني والذي جاء تحت عنوان واقع الشمول المالي وعلاقتة بتحقيق الاستقرار المالي وذلك من خلال مبحثين ، يعرض المبحث الاول لواقع الشمول المالي علي المستويين الدولي والعربي ثم يأتي المبحث الثاني لتوضيح العلاقة بين الشمول المالي وتحقيق الاستقرار المالي

وأخيراً عرضنا للفصل الثالث والذي جاء تحت عنوان الشمول المالي والتنمية المستدامة وذلك من خلال مبحثين يعرض المبحث الأول لماهية التنمية المستدامة ثم يتناول المبحث الثاني دور الشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة .

وأخيراً نختم الدراسة بالعرض لخاتمة نتعرض فيها للنتائج التي يتم التوصل اليها عبر فصول الدراسة والتوصيات التي يمكن استخلاصها والتي سنتوجة بها لصانع القرار الوطني لدراستها وعمل مايراة ملائماً بشأنها .

وقد خلصت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج والمقترحات الهامة – نعددها فيما يلي، -

فبالنسبة للنتائج:-

- يعتبر الشمول المالي أحد المحاور المهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث يساهم في دفع معدل النمو الاقتصادي وتطوير قدرات فئات محدودي الدخل علي الإنتاج وتحسين دخولهم .
- يوجد علاقة طردية بين مستويات الشمول المالي ومستويات النمو الاقتصادي، كما يرتبط عمق انتشار واستخدام الخدمات المالية بمستويات العدالة الاجتماعية في المجتمعات، بالإضافة للأثر الإيجابي على أسواق العمل
- يساهم الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي والكفاءة المالية ، فمن الصعب تحقيق الشمول المالي دون وجود استقرار في النظام المالي ، ومن ناحية أخري يصعب تصور استقرار مالي مع وجود نسبة متزايدة من المجتمع والقطاع الاقتصادي لا تزال مستبعدة من الناحية المالية "، وعلية فإن النظام المالي الذي لا يتضمن كافة الشرائح السكانية لاتتوافر لدية المعلومات الكافية

عن حجم الانتاج والاستثمار في المجتمع ومن ثم ترتفع احتمالية تعرضة للصدمات المالية وتنخفض قدرتة علي تحقيق الاستقرار المالي

- يساهم الشمول المالي في دمج الاقتصاد غير الرسمي قي الاقتصاد الرسمي مما يعظم موارد الدولة ويساهم في خفض عجز الموازنة .
- يعتمد الشمول المالي علي مجموعة من الركائز والمقومات كدعم البنية التحتية المالية – وتعزير القطاع المصرفي وتطوير المنجات المالية – وتعزيز المعرفة المالية
- على الصعيد العالمي، تم إحراز تقدماً كبيراً في توسيع نطاق الشمول المالي بينما تسجل المنطقة العربية أداء متواضع في هذا النطاق باستثناء دول الخليج العربي
- حداثة الشمول المالي في مصر واتخاذ العديد من الإجراءات لتعزيز ودعم الشمول المالي سواء من جانب الحكومة او البنك المركزي
- مستويات التثقيف في المنطقة العربية تتسم بالضعف لذا ينبغي تضافر جميع الجهود لتعزيز تلك الثقافة
- يساهم الشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث يساهم الشمول المالي في الحد من الفقر والجوع وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستقرار المالي كما يساعد في رفع مستويات كل من الصحة والتعليم كا يقلل التفاوت بين الجنسين ويشجع علي تحول الاقتصاد غير الرسمي الي الاقتصاد الرسمي ممايساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي

ونخلص من هذه النتائج المشار إليها أعلاه - للعديد من التوصيات التالية:

- تطوير البنية التحتية للنظام المالي خاصة في المناطق الريفية، وإنشاء مكاتب الإستعلام الائتماني، وحماية حقوق الدائنين، وتسهيل أنظمة الضمانات، وتطوير نظم الدفع والتسوية والعمليات المصرفية الإلكترونية
- تعزيز الإنتشار الجغرافي للخدمات المالية من خلال التوسّع في شبكة فروع المصارف ومقدمي الخدمات المالية وخاصة التمويل المتناهي الصغر، بالإضافة إلى إنشاء نقاط وصول للخدمات المالية، مثل وكلاء المصارف، خدمات الهاتف البنكي، نقاط البيع، الصرافات الآلية، خدمات التأمين والأوراق المالية وغيرها.
- تدشين أول بنك رقمي لاتمام جميع العمليات المصرفية عبر المحمول لتحل محل البنوك التقليدية .
- توفير بيئة قانونية ملائمة وداعمة للتحول للشمول المالي .
- تنويع وتطوير المنتجات والخدمات المالية بهدف تقديم خدمات مبتكرة وذات تكلفة منخفضة، مخصصة للفئات الفقيرة. فمن الضروري مراعاة احتياجات ومتطلبات العملاء عند تصميم الخدمات والمنتجات لهم، بالإضافة إلى إبتكار منتجات مالية جديدة، تعتمد على الادخار والتأمين ووسائل الدفع، وليس فقط على الإقراض والتمويل.
- الاهتمام بالتثقيف المالي من خلال تبني استراتيجيات للتعليم المالي لمحو الامية المالية وادراج لبتثقيف المالي في مراحل التعليم المختلفة .
- وضع أهداف واضحة ومحددة لمبادرات ومشاريع الشمول المالي، مع تحديد دقيق للفئات المستهدفة من كل مبادرة أو مشروع، وذلك لضمان نجاحها ووصولها الى القطاعات المستهدفة

- تعزيز الافصاح والشفافية في المعاملات المصرفية وجعلها الأساس لمبادئ حماية المستهلك المالي بما يدعم الثقة فى النظام المصرفي ويساهم فى توسيع قاعدة العملاء، وتمكينهم من اتخاذ قرارات مالية سليمة ومبنية على معلومات دقيقة
- زيادة وتوسيع دور الصيرفة الإسلامية لإعطاء دفع للشمول المالي عبر السماح للأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة الذين يفضلون العمليات المصرفية المتوافقة مع الشريعة، التعامل مع النظام المصرفي
- حماية المستهلك بوضع تعليمات رقابية لمعاملة العملاء بعدالة وشفافية وإنشاء آلية للتعامل مع شكاويهم، مع توفير المعلومات الكافية والخدمات الاستشارية لهم

قائمة الأشكال التوضيحية

قائمة الأشكال التوضيحية	
• الشكل (١): يوضح معدلات الشمول المالي علي مستوي العالم	(٢١)
• الشكل (٢): يوضح تقسيمات الدول فيما يتعلق بالشمول المالي	(٢٧)
• شكل (٣):يوضح موقع التنمية المستدامة بين اعتبارات التنمية المختلفة	(٤٥)
• لشكل (٤):يوضح أهداف التنمية المستدامة .	(٤٨)

قائمة المراجع

أولاً: قائمة المراجع العربية:

- د. السعيد بن لخضر " أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية " ، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية ، مجلد ٣ العدد الثاني ،٢٠١٨ علي الرابط التالي

http://dspace.univ-msila.dz:8080/xmlui/bitstream/handle/123456789/18253/

- د إنتصار أحمد عبد الجليل "مبتكرات التكنولوجيا المالية لتعزيز الشمول المالي "، المجلة العلمية للتجارة والتمويل ، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الثالث ، بكلية التجارة جامعة طنطا ، المجلد الثاني ، ابريل ٢٠١٩ .

- د.أيمن عبد السلام إبراهيم، "الطاقة النووية ودورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة "، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، ٢٠١٥،

- . بن قيدة مروان " واقع وافاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية " ، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية ، عدد ١٨ ، ٢٠١٨

- .بوعافية رشيد " واقع وافاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية " ، مجلس الاقتصاد والتنمية البشرية ،علي الرابط التالي

https://www.asjp.cerist.dz/en/article/45631

- د. جلال حسن عبدالله " دور الشمول المالي في تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة في مصر " المجلة العلمية للتجارة والتمويل ، المجلد الثاني ،ابريل ، ٢٠١٩ م
- د . جيهان عبد السلام عباس "دور القطاع المصرفي في تحقيق الشمول المالي " ، المجلة العلمية للتجارة والتمويل ، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الثالث ، بكلية التجارة جامعة طنطا ، المجلد الثاني ، ابريل ٢٠١٩
- . رشا فؤاد عبد الرحمن " محددات الشمول المالي في العالم العربي " ، مجلة مصر المعاصرة ، عدد ٥٣٣ ، ٢٠١٩ ، علي الرابط التالي

http://search.mandumah.com/Record/957432

- شرين محمد " المصروفات الإدارية والبنية التحتية معوقات الشمول المالى" ، جريدة العالم اليوم ، ٢٠١٨/٧/٢١ ، علي الموقع التالي

https://alalamelyoum.com/news/89511

- صبري نوفل " الشمول المالي في مصر وبعض الدول العربية "، مجلة الاقتصاد والمحاسبة ، عدد ٦٦٧ ، ٢٠١٨
- عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي " العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي " ، مجلس محافظي المصارف المركزية ، صندوق النقد العربي ، ٢٠١٥ ،
- عبد العزيز نصير " الجهاز المصرفي والشمول المالي "، المصرفيون ، ،المعهد المصرفي المصري العدد الثامن عشر

- علياء واصل عبد الحميد " دور تكنولوجيا المعلومات محاسبياً ومهنياً في تفعيل متطلبات الشمول المالي " ، المؤتمر العلمي الثاني لقسم المحاسبة والمراجعة كلية التجارة جامعة الاسكندرية ٢٠-٢١ ديسمبر ٢٠١٨ ،
- د. مجدي الأمين نورين " الخدمات المالية بين الاستبعاد والشمول " ، مجلة المصرفي ، العدد ٢٧ ، سبتمبر ٢٠١٥ ،علي الرابط التالي :

https://cbos.gov.sd/sites/default/files/masrafi_77.pdf

- د . مصطفي عطية جمعة " خصائص التنمية المستدامة وإستراتيجياتها " ، شبكة الالوكة الأقتصادية ، ٢٠١٦، علي الرابط التالي

https://www.alukah.net/culture/0/106505

- د. مني محمود الأشقر " دور الشمول المالي في تحقيق أهداف التمية " ، المجلة العلمية للتجارة والتمويل ، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الثالث ، بكلية التجارة جامعة طنطا ، المجلد الاول، ابريل ٢٠١٩ ،
- نانسي البنا " الشمول المالي نحو التحول للاقتصاد الرقمي " ، الهيئة العامة للإستعلامات ، ص١ ، علي الرابط التالي

http://www.sis.gov.eg/Story/164726?lang

- هيام سالم زيدان " الشمول المالي وأثرة علي الأستقرار المالي والأقتصادي في مصر " ، المجلة العلمية للتجارة والتمويل ، المجلد الأول ،ابريل ، ٢٠١٩ م

- الأبحاث والتقارير المنشورة على شبكة الإنترنت:

- الشمول المالي في العالم العربي ، مدونة البوابة ، ١٢ ابريل ، ٢٠١٨ ، علي الرابط التالي

https://www.findevgateway.org/ar/blog/2018/04/alshmwl-almaly-fy-alalm-alrby

- الشمول المالي في الاردن " منتدي الاستراتيجيات الأردني " ص ٨ . ٢٠١٧، علي الرابط التالي

http://jsf.org/sites/default/files/On%20the%20Financial%20Inclusion%20in%20Jordan.pdf

- المعهد المصرفي المصري " الحماية المالية للمستهلك ، العدد ٢٨ ، ٢٠١٩

ثانياً: قائمة المراجع الأجنبية:

- Abd Rahman (Z.) "Measuring Financial Inclusion in Malaysia:Unlocking Shared Benefits For All Through Inclusive Finance ",Bank Negara Malaysia, Kuala Lumpur, Malaysia, 2017, Available at:, https://www.bis.org/ifc/events/ifc_isi_2017/06_abdrahman_paper.pdf.
- Allen(f.)&et-al "The Foundations of Financial Inclusion, Understanding Ownership and Use of Formal Accounts ",

The World Bank - Development Research Group, December 2012, , Available at: http: //econ.worldbank.

- Ambodia(M.) &et-al " Financial inclusion - what is it worth?", Economic and Financial ResearchBank of Canada,2016, Available at:,

  https://www.bankofcanada.ca/wp tent/uploads/2016/07/swp2016-30.pdf -
- Cutter (A.) & et-al, "Achieving a better balance between the economic, social and environmental dimensions", A STUDY COMMISSIONED BY THE GERMAN COUNCIL FOR SUSTAINABLE DEVELOPMENT, 2014, Available at:

  http://www.stakeholderforum.org/fileadmin/files/Balancing%20the%20dimensions%20in%20the%20SDGs%20FINAL.pdf
- Chibba (M.)" Financial Inclusion, Poverty Reduction and the Millennium Development Goals" , Article (PDF Available) in European Journal of Development Research 21(2):213-230 · April 2009, Available at: https://www.researchgate.net/publication/46526321_Financial_Inclusion_Poverty

- **Dogaru(L.) "The importance of environmental protection and sustainable evelopment", 3rd World Conference on Learning, Teaching and Educational Leadership (WCLTA-15) „Petru Maior" University,,2015, , Available at: https://www.researchgate.net/publication/273852254_The_Importance_of_Environm**
- **Demirguk-Coun t(A.)& Clapper(L.)" Financial inclusion and inclusive growth, Review recent experimental evidence" , Policy Research Working Paper 8040, Development Research Group Finance and Private Sector Development Team , April 2017. , Available at : http://econ.worldbank.org**
- **Dube (L.)&et-al "Health benefits of financial inclusion " , Scottish Poverty Information Unit, College of Law and Social Sciences Glasgow Caledonian University, 2010, , Available at: https://www.gcu.ac.uk/media/gcalwebv2/theuniversity/centresprojects/spiu/Health Benefits of FI final report pdf.pd**
- **Emas,(R.)" The Concept of Sustainable Development: Definition and Defining Principles", Florida International University, Brief for GSDR2015, , , Available at:**

https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/5839GSDR%202015_SD_concept_definiton_rev.pdf

- Farazi(s.)" Informal Firms and Financial Inclusion: Status and Determinants" Development Economics Research Group and Financial and Private Sector Development, The World Bank., Global Financial Development Report ,2014, Available at : https://europa.eu/capacity4dev/file/25540/download%3Ftoken%3DSZ9M8F9s&prev=search
- Hatik(S)&et-al "Financial Inclusion Through Mobile Technology: Closing the Agricultural Gender Gap" International Institute for Sustainable Development(IISD), 10 January 2019,. Available at: https://sdg.iisd.org/commentary/generation-2030/financial-inclusion-through
- IPeng (J.)" The Sustainable Development of Financial Inclusion" , College of Finance and Statistics, Hunan University, Changsha, China , Published: 1 May 2019, Available at : https://www.mdpi.com/2071-1050/11/9/2524/pdf&prev=search
- Jonathan (M.), "Basic Principles of Sustainable Development", Tufts University, USA, 2000, Available at:,

http://ase.tufts.edu/gdae/publications/working_papers/sustainable development.pdf

- Joshi (D.)" For financial inclusion & financial literacy " , BI OECD SEMINAR - Roundtable on Updates on Education and Financial Inclusion Programs in India, Reserve Bank of India, June 28, 2011, Available at; https://www.oecd.org/finance/financial-education/48303408.pdf
- Leora(K.)" The Link Between Financial Inclusion & Sustainable Development" ، Lead Economist Development Research Group, The World Bank ،.٢٠١٧, Available at: https://www.un.org/esa/ffd/ffdforum/wp-content/uploads/sites/3/2017/05/RT-B-Klapper.pdf
- Ozili(P.)" Exploring Financial Inclusion Around the World ",Article (PDF available) at the Social Economic Forum · July 2020,pp2-4, Available at: https://www.researchgate.net/publication/338432774_Financial_inclusion_research_around_the_world_A_review
- Singh(N.)" Financial Inclusion: Concepts, issues and policies of India" , University of California, Santa Cruz,India Development Policy Conference,New Delhi, July 13, 2017, p.1 Available at:

https://www.theigc.org/wp-content/uploads/2017/05/Singh_IGC_Financial_Inclusion_recorded.pdf

- Smadi(M.)" The role of financial inclusion in financial stability: lesson from Jordan" , Banks and Bank Systems jOURNAL, RELEASED ONMonday, 12 November 2018 , p.3 , Available at, https://businessperspectives.org/images/pdf/applications/publishings
- sue (L.)&et-al "Financial inclusion, education, and financial regulation in the UK," , Worksheet , Asian Development Bank Institute,2015, pp6-7,2015,. Available at: https://www.econstor.eu/bitstream/10419/145392/1/837740 41X.pdf
- Thorat (U.)" Financial inclusion – the Indian experience", Financial Inclusion Conference, London,2017,p.3, Available at: https://www.bis.org/review/r070626f.pdf
- Varghese(g.)& Viswanathan(L.)" Financial Inclusion: Opportunities, Issues and Challenges" Instituteor Financial Management and Research (IFMR), Sri City,

Chittoor (Dist), India,. August 2018, P 6-8 , , Available at: https://m.scirp.org/papers/86118 .

- Williams(H.) &Dare (A.) " ROLE OF FINANCIAL INCLUSION IN ECONOMIC GROWTH AND POVERTY REDUCTION IN A DEVELOPING ECONOMY ", International Journal of Research in Economics and Social Sciences (IJRESS Vol. 7 Issue 5, May- 2017, pp. 187~192
- Wray (l.) "FINANCIAL INSTABILITY "Senior Research Associate, Center for Full Employment and Price Stability, " University , of Missouri-Kansas City ,2018, P4. , Available at, https://www.researchgate.net/publication/251239027_Financial_Instability